

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٧٨**

الأربعاء، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

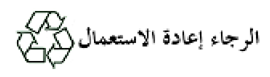
الرئيس:	السير جون ساورز	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد تيندريبيوغو
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو – تشن من
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لى لونغ مينه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد أوكودا

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

09-44281 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، الأردن، أستراليا، إندونيسيا، أوروغواي، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بيرو، تونس، جنوب أفريقيا، السويد، صربيا، غواتيمالا، كندا، المغرب، النرويج، نيوزيلندا، الهند، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ألن لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيدة سوزانا ملكورا، وكيل الأمين العام للدعم الميداني؛ والجنرال مارتن لوثر أغواي، قائد قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. سأبدأ بالإدلاء ببضع ملاحظات في البداية.

أود أن أبدأ بالترحيب بوكيلي الأمين العام، ألن لوروا وسوزانا ملكورا. لقد تحدثا في ورقتهما غير الرسمية الأخيرة بشأن حفظ السلام، المعنونة ”جدول أعمال جديد للشراكة: رسم أفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“، عن الحاجة إلى رسم أفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أفق يساعد على مواجهة تحديات اليوم والغد. وآمل أن تسهم مناقشة اليوم في بلوغ ذلك الهدف.

كما يسعدني جدا أن يكون معنا اليوم الجنرال مارتن أغواي، قائد قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الذي سيقدم رؤية من الميدان. إن الإنجاز الفعال على أرض الواقع يتعين أن يكون في صلب جهودنا لاستعراض حفظ السلام – في مجلس الأمن، وفي اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وفي الجمعية العامة، وفي أماكن أخرى من منظومة الأمم المتحدة. وأشكر الجنرال أغواي على حضوره اليوم.

وأرحب كذلك بزملائه، قادة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذين يمثلون ويقودون معا نحو ٠٠٠ ١٠٠ من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة حول العالم. وأنا أحييهم وأحيي الرجال والنساء الذين يخدمون معهم، من العسكريين ورجال الشرطة والمدنيين، وأشكرهم جميعا على إسهامهم في السلام والأمن في أنحاء العالم.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام شراكة عالمية فريدة. فحفظة السلام التابعون لنا يساعدون الدول الهشة على الخروج من الصراع لتجد استقرارا جديدا. وهم رصيد نادر، يزداد الطلب عليه بصورة مطردة. وتتحمل منظومة الأمم المتحدة المسؤولية عن ضمان انتشار حفظة السلام

التـابعين للأمـم المتحـدة بأقـصى قـدر ممكـن مـن التـأثير في الأماكن التي تشتد الحاجة إليهم فيها.

لقد استهدفت المبادرة الـتي أطلقتـها المملكـة المتحدة وفرنسا في كانون الثاني/يناير الماضي كفالـة أداء مجلس الأمـن لدوره على خير وجه. وفي المراحل المبكرة من عملنـا، ركزنـا علـى الإشـراف الاسـتراتيجي علـى عمليـات حفـظ الـسلام، سعيا لـضمان مـصداقية الولايـات وإمكانيـة تحقيقهـا وإمكانيـة قياسها. وبحثنا عن وسائل لتحسين تبادل المعلومات والتـشاور مع البلدان التي تسهم بقوات وأفراد شرطة.

وفي غضون ذلك، فإن النطـاق المتزايد لحفـظ الـسلام وزيـادة تعقـده حفـزا علـى إجـراء حـوار بـين الـدول الأعـضاء والأمانة العامة، وهو حوار أسفر بالفعل عن اقتراحـات مهمـة مـن إدارة عمليـات حفـظ الـسلام وإدارة الـدعم الميـداني، تستحق أن نواصل التفكير فيها بإمعان.

وأثمر هذا العمل بعـض النجـاح الأولي الـذي يتعين علينـا الآن البناء عليه بالعمل داخل مجلس الأمن وخارجه في تعاون وثيـق مـع المنظومـة الأوسـع للأمـم المتحـدة. وهـدفنا اليـوم هـو الاسـتماع إلى آراء الـزملاء مـن أعـضاء الأمـم المتحـدة جميعـا وتسجيل التقدم المحرز حتى الآن واستعراضـه وتحديـد عناصـر مشتركة للسبيل إلى المضي قدما.

أدعـو الآن الـسيد لـوروا إلى مخاطبـة المجلـس بـشأن هذا الموضوع.

الـسيد لـوروا (تكلـم بالفرنـسية): مـن البـديهي أنـه يـشرفني أن أتكلـم أمـام مجلـس الأمـن مـرة أخـرى في مناقـشة بـشأن عمليـات الأمـم المتحـدة لحفـظ الـسلام في هـذه المرحلـة الهامة من تطورهـا. وسـأتكلم بإيجـاز لأنـه أتيحـت لي الفرصـة مـرتين في الـشهور الأخـيرة لعـرض أفكارنـا بـشأن مـستقبل عمليات حفظ السلام، ولأن ورقتنا غير الرسمية بشأن مبـادرة الأفق الجديد صدرت، كما قلتم، سيدي، في ١٧ تموز/يوليـه.

وأود، مثلكم، أن أنوه بحضور جميع قادتنـا تقريبـا اليـوم الـذين كـانوا يحـضرون حلقـة دراسـية طـوال هـذا الأسـبوع. وأنـا أرحب بهم معنا هنا اليوم.

يـصادف العـام المقبـل مـرور عقـد علـى نـشر التقريـر التاريخي للفريق المعني بعمليات الأمـم المتحـدة للـسلام بقيـادة السفير الإبراهيمي (S/2000/809). وهـذه لحظـة مهمـة بوضـوح لمجلـس الأمـن ولجميـع الـدول الأعـضاء لتقيـيم التقـدم المحـرز واستعراض التحديات المقبلة.

ومن المؤكـد أن تقريـر الإبراهيمـي وجهـود الإصـلاح اللاحقـة أفادتنـا أيمـا فائـدة. فقـد أصـبحت عمليـات الأمـم المتحـدة لحفـظ الـسلام أقـوى وأكثـر فعاليـة. وبـدون هـذه التحسينات، لم تكن الأمم المتحدة لتتمكن مـن مواكبـة النمـو الهائل في الطلب على حفظ السلام. وحدثت انتكاسـات منـذ صــدور تقريــر الإبراهيمــي، مثلمــا حــدث في ســيراليون وجمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة، ولكننـا نجحنـا في تجاوزهـا بسرعة نسبيا. وقد بنينـا علـى الـدروس، الجيـدة والـسيئة، الـتي خرجنا بها من الميدان. ونـتج هـذا التقـدم في جانـب كـبير منـه عن الدعم المستمر من جانب الـدول الأعـضاء وكـان التوجيـه الذي وفره مجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفـظ الــسلام هــو الأســاس لتعزيــز عمليــات الأمــم المتحــدة لحفظ السلام.

وفي داخــل الأمانــة العامــة، اســتهدف الإصــلاح الداخلي ''عمليات السلام ٢٠١٠'' إضفاء المزيد من الحرفيـة على عملنـا. وكـان الهـدف مـن إعـادة هيكلـة إدارة عمليـات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميـداني في عـام ٢٠٠٧ هـو تعزيــز نظــم التنظــيم والإدارة في المقــر. وفي عــام ٢٠٠٨، أصـدرت إدارة عمليـات حفـظ الـسلام وثيقـة تحمـل عنـوان ''عمليـات الأمـم المتحـدة لحفـظ الـسلام: المبـادئ والمبـادئ التوجيهية''، والتي اشتهرت باسم مبدأ كابستون، والتي بينـت

العناصر التي تعتبرها الإدارة أساسية لتنفيذ عمليات حفظ السلام بنجاح. وتؤكد الوثيقة مجددا المبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي الموافقة والحيدة وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. وتشدد على أهمية أن يتوفر لعمليات حفظ السلام، بحكم تعريفها، سلام لتحفظه وعملية سياسية للدعم ونهج متكامل يُجمع أسرة الأمم المتحدة على أرض الواقع.

غير أننا ندرك جميعا أن النطاق الحالي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعقدها يتطلبان منا استعراض مدى تقدمنا وتنشيط شراكتنا. وتجسد المبادرة البريطانية – الفرنسية في المجلس، وعمل الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، الذي تترأسه اليابان، ومختلف مبادرات فرادى الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٩ ذلك الإدراك الجماعي. وقد ساعدتنا مناقشاتنا على أن نحدد بصورة جماعية بعض أكثر هذه التحديات إلحاحا.

أولا، إن إيجاد ما يكفي من الأفراد والعتاد وكبار القادة وحتى النفوذ السياسي لنكون أهلا لنطاق نشاطنا هو، وكما يعرف للمجلس، مسألة تتطلب براعة خاصة على نحو متزايد.

ثانيا، نحن بحاجة إلى رؤية مشتركة بشأن استخدام عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أي بشأن الظروف التي تكون فيها عمليات حفظ السلام أداة فعالة والظروف التي لا تكون فيها كذلك. ونواجه تحدي ترجمة تلك الرؤية المشتركة إلى واقع على الأرض لنحمي المدنيين ونصد الهجمات على السلام ونساعد البلدان والحكومات على التعافي من آثار الصراع.

ثالثا، نحن بحاجة إلى استراتيجيات انتقال فعالة. فبمجرد تمكننا من تحقيق الاستقرار مبكرا، يجب علينا كفالة أن يعقب ذلك جهد جماعي وقوي ومتواصل للإنعاش لكي يتسنى لبعثات حفظ السلام الانتقال والانسحاب.

ومع أخذ ذلك الأمر في الاعتبار، دعونا، وكيل الأمين العام ملكورا وأنا أثناء مناقشة مجلس الأمن في ٢٩ حزيران/يونيه (انظر S/PV.6153) إلى شراكة متجددة بين أصحاب المصلحة في حفظ السلام. وأشار الرئيس إلى هذه الدعوة في ملاحظاته السابقة. ولنا جميعا دون استثناء، مجلس الأمن واللجنة الخاصة واللجنة الخامسة التابعتين للجمعية العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وبالتأكيد الأمانة العامة، أدوار أساسية يتعين علينا الاضطلاع بها. وكل دور لا غنى عنه ونحن مسؤولون بصورة متبادلة أمام بعضنا البعض عن أداء كل منا لدوره.

ونتطلع إلى متابعة حوارنا مع أعضاء مجلس الأمن ومواصلة حوار ثري مماثل مع هيئات الجمعية العامة، ولا سيما اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة.

(تكلم بالإنكليزية)

وللمساعدة على تيسير هذا الحوار، أصدرت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، كما ذكر الرئيس، ورقة الأفق الجديد غير الرسمية في ١٧ تموز/يوليه. وهذه الورقة غير الرسمية جزء من عملية الأفق الجديد الرامية إلى إنعاش شراكة حفظ السلام. وهي تستعرض تلك الطائفة العريضة من التحديات التي تواجه حفظ السلام والتي لا يمكن التصدي لها إلا من خلال شراكة فعالة. واسمحوا لي أن أسترعي انتباه المجلس سريعا إلى بعضها.

أولا، تبرز الورقة غير الرسمية أهمية الشراكة الفعالة لتعزيز تخطيط عمليات حفظ السلام. ونحن بحاجة إلى تحسين نوعية التقييمات ولا يمكننا القيام بذلك إلا بتعزيز تبادل المعلومات.

كما يجب أن تقدم الأمانة العامة إلى مجلس الأمن مجموعة خيارات كاملة بغية تمكين المجلس من أن يأذن بولايات يمكن إنجازها. وهنا أيضا، تؤكد الورقة غير الرسمية أهمية تعزيز التشاور والاتصال. ويتوقف التخطيط الفعال على توضيح شركاء عمليات حفظ السلام بجلاء، وفي وقت مبكر، إلى مدى استطاعتهم المساعدة في الإعداد لعملية ما وكيف يتسنى لهم ذلك.

ثانيا، تنظر الورقة غير الرسمية في بعض الطرائق التي يمكن أن تحسن بها شراكة معززة إدارة عمليات حفظ السلام والإشراف عليها. وتبرز الحاجة إلى تعزيز أنظمة القيادة والسيطرة على كل مستوى، بما في ذلك من خلال أطر مساءلة أكثر نشاطا بين المقر وقادة البعثات. كما تقترح تشاور وتفاعل أقوى مع البلدان المساهمة بقوات على كل المستويات لكفالة فهم عام لما يمكن أن يكون مطلوبا من الأفراد على الأرض، وخاصة في سيناريوهات حفظ السلام القوية.

ثالثا، تحدد الورقة غير الرسمية ثلاثة مجالات للسياسات حيث شراكة حفظ السلام غير موحدة حاليا، وهو ما يثير معضلات تشغيلية حقيقية جدا لبعثاتنا اليوم. هذه مهام قوية لأفراد حفظ السلام في مجالي حفظ السلام وحماية المدنيين ومسائل بناء السلام ذات الأهمية الحاسمة. ونحن نحتاج بصورة ملحة إلى تكوين رأي مشترك حول دور أفراد حفظ السلام في هذه المجالات، وكيفية ترجمتها على الأرض والأدوات المطلوبة لعمل ذلك.

رابعا، نحتاج إلى التحول من التركيز على الأعداد إلى كفالة توفر القدرة اللازمة. وسيكون لنهج توجهه القدرة آثار واسعة النطاق على كيفية توفير المعدات وتعويض الدول الأعضاء عنها، وعلى المعايير التي نضعها للأفراد والمهام وعلى دعم التدريب للبلدان الجديدة المساهمة بقوات وعلى التوافق التشغيلي مع المنظمات الإقليمية. كما يشكل هذا التركيز على قدرات التنفيذ أساس كثير من الأفكار وراء استراتيجية الدعم لإدارة الدعم الميداني، التي ستناقشها وكيل الأمين العام ملكورا بعد قليل.

هناك بالتأكيد جدول أعمال كامل بالمسائل التي تتوقف على رؤية وجهد مشتركين. والأمانة العامة، من جانبها، سعت من خلال الأفق الجديد لتحديد الطرائق التي يمكننا نحن الاضطلاع من خلالها بمسؤولياتنا بشكل أفضل. وأود أن أختتم بالتركيز على عدة التزامات ألقي الضوء عليها في الورقة غير الرسمية التي تنوي إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني التقيد بها.

وفي ما يتعلق بالتخطيط لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ورصدها ورفع تقارير عنها، نحن نتعهد بعدة التزامات.

أولا، نلتزم بأن نقدم إلى مجلس الأمن تقييمات شاملة للحالات التي ربما يتم فيها نشر عملية جديدة لحفظ السلام وبأن نقدم مقترحات لمجموعة كاملة من وظائف الدعم التي يمكن النظر فيها للمساعدة في نشر بعثة.

نلتزم بالتشاور مع مجلس الأمن والبلدان المساهمة قبل نشر بعثات المساعدة الفنية وبأن نحيطها علما باستنتاجاتها.

ونحن ملتزمون بتعزيز حوار هادف مع المساهمين بقوات وأفراد شرطة في التخطيط لبعثات جديدة وحالية وبكفالة أن يتلقى مجلس الأمن، من خلال تقارير الأمين العام، تقييما واضحا للآراء التي تتلقاها الأمانة العامة من تلك البلدان المساهمة قبل تجديد الولاية.

وسوف نستعرض، ونحسن ونبسط إجراءاتنا للإبلاغ لكفالة إمكان تلبية الاحتياجات ذات الأولوية من المعلومات لمجلس الأمن والمساهمين بقوات في حدود الموارد المتاحة لنا،

وسنبحث خيارات تبادل المعلومات دعما لبعثات حفظ السلام.

سنواصل عملنا لوضع معايير قياس مرجعية مناسبة وذات جودة عالية لبعثاتنا، وفقا لفهم شامل للظروف على الأرض، وبحث أفضل الممارسات في وضع المعايير، بتعاون وثيق مع كل مكونات أسرة الأمم المتحدة التي تسهم في بناء السلام بعد الصراع.

إن المسائل التي أبرزتها ليست سوى بعض عناصر حوار أوسع نأمل أن يتطور ويستمر مع أعضاء مجلس الأمن، ومع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ومع شركائنا الإقليميين وفي الأمم المتحدة بشأن تلك المجموعة الكاملة من التوصيات في ورقتنا غير الرسمية التي جرى تعميمها مؤخرا. وكما نقول دائما، فإن الورقة غير الرسمية لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني هي بداية حوار وليست نهايته.

ونأمل بإخلاص أن تستغل الأشهر السابقة على حلول الذكرى السنوية العاشرة لتقرير الإبراهيمي في تكوين رؤية جديدة بين كل أصحاب المصلحة في شراكة حفظ السلام حول كيفية الاستفادة من الأسس التي وضعت قبل نحو عقد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأنا واثق من أنه يمكننا في الأشهر القادمة التوصل إلى شراكة معززة تحدد رؤية مشتركة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتزام مشترك بتعزيزها بغية خدمة الرجال والنساء والأطفال الذي يعولون عليها اليوم وغدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن جدا للسيد لوروا على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن للسيدة ملكورا.

السيدة ملكورا (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ بشكركم وهذا المجلس على إتاحة هذا المحفل لمناقشة المسائل ذات الأهمية لعملنا كي نخدم عمليات حفظ السلام والتواجد الميداني السياسي التي تخدمها إدارة الدعم الميداني بشكل أفضل. واسمحوا لي أيضا أن أرحب بقادة قواتنا في هذا المحفل، لأنني أعتقد أن وجودهم يضيف قيمة لمناقشتنا حقا.

أشار ألن بالفعل إلى العمل الذي أنجز في وثيقة الأفق الجديد. لقد عملت إدارة الدعم الميداني عن قرب مع إدارة عمليات حفظ السلام في إعداد هذه الورقة غير الرسمية. وكما يعلم المجلس، فإن أحد عوامل التمكين الأساسية لورقة الأفق الجديد غير الرسمية سيكون استراتيجية الدعم. وقد بدأنا مناقشة هذه الاستراتيجية مع المجلس في معتكف المجلس في وقت سابق من هذا العام، وننوي مواصلة التشاور عن كثب مع الدول الأعضاء طوال العملية. إن هدفنا الرئيسي هو تقديم خدمات دعم محسنة بجودة وسرعة وكفاءة، ونعتقد أن هناك فرصا واضحة لتحقيق هذه الأهداف.

إنني مقتنعة تماما بأن إدارة الدعم الميداني لا بد أن تحسن استجابتها لاحتياجات الدعم المتطورة والمتزايدة، وأن نفعل ذلك بطريقة كلّية. إن الحاجة إلى وضع جدول أعمال طموح بما يكفي لتلبية هذه المطالب ومنح كل الأطراف المعنية الفرصة للانخراط في مناقشة صحية تعزز جهودنا، وطوال هذه العملية، ستضع إدارة الدعم الميداني خيارات، وتحدد فرص تحسين وعرض خطط عمل سليمة لدعم عملية اتخاذ القرار.

ومن هذا المنطلق، أصدرنا يوم الاثنين، ٣ آب/أغسطس، إلى الدول الأعضاء كافة ورقة غير رسمية في منتصف الفترة عن استراتيجية الدعم، ينبغي أن تكون في متناولكم الآن. وتأتي هذه الورقة غير الرسمية بعد إصدار وثيقة الأفق الجديد وتهدف إلى تقييم تفكيرنا الاستراتيجي،

فيما نبدأ العمل على مقترحات مفصلة ومبررات تجارية، بما فيها تحليل فوائد التكلفة. ونتوقع أن تتوج هذه العملية في تقرير للأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، في الربيع القادم.

وستكون لبعض المسائل المطروحة للنقاش، بطريقة أو بأخرى، آثار على القواعد واللوائح وإدارة الموارد، التي ستتطلب استعراض الدول الأعضاء للتغيير واعتماده. وسوف تُلتمس موافقة الهيئات الحكومية الدولية في الوقت المناسب للحصول على الدعم المتوخى للتحول.

وتعكس الوثيقة غير الرسمية لاستراتيجية الدعم لإدارة الدعم الميداني آراء رفيعة المستوى وفمجا جديدا لدعم البعثات الميدانية. كما تستفيد من الأدوات التي وافقت عليها الجمعية العامة لتحسين عملياتنا. ويأخذ تطوير هذا العمل في حسبانه العوامل الرئيسية التالية.

أولا، الحاجة إلى تحديث الإطار التنظيمي لتحقيق التوازن الصحيح بين مطالب التنفيذ الفعال ومطالب الامتثال للقواعد واللوائح. ومثلما هو غير مقبول أن نستغل ضرورات مطالب التشغيل لتبرير أوجه القصور، فمن غير المقبول أيضا الاختباء خلف الإطار القائم دون التشكك في إمكانية استمرار قابلية للتطبيق، عند الاقتضاء، بدون السعي للحصول على التمكين المناسب لأداء عملنا بشكل أفضل. وفي أحيان كثيرة، فإن عمليات الدعم تعوقها عمليات لم يتم مراجعتها منذ فترة طويلة أو لم تكيف وفقا للواقع الحالي على الأرض ولإيقاع التشغيل السريع.

ثانيا، من الضروري تحقيق توازن بين خطر إنجاز المهام الموكلة للبعثة المرتبطة بالتأخيرات في نشر البعثة والمخاطر الناجمة عن زيادة التمكين العملياتي. إن قياس التعرض المالي أيسر من قياس خطر عدم تلبية احتياجات الأفراد الذين نخدمهم. ولا بد أن نبذل المزيد وصولا إلى التوازن الصحيح. ويجب أن تمر هذه المقترحات بعملية تحليل مناسبة لإدارة المخاطر وستشمل وضع إجراءات التخفيف الضرورية.

ثالثا، لا بد من حماية أفرادنا وأن نكفل ظروفا مناسبة للمعيشة والعمل في البعثة، مع توفير أقصى درجات السلامة والأمن.

وسوف تحقق المفاهيم من قبيل تنفيذ الخدمات من خلال وحدات نموذجية وإيصال الدعم من مراكز الخدمة الإقليمية مزايا واضحة من حيث الفعالية والكفاءة. ونتوقع أن تؤدي هذه المزايا أيضا إلى الحد من عدد موظفي الدعم المطلوبين في المواقع المحفوفة بالمشقة وعدم الأمان.

رابعا، ضرورة التسليم بأن البعثات تمر بمراحل مختلفة خلال فترة حياتها وأن الاستثمارات الرئيسية في المراحل الهامة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على قدرة البعثات على تحقيق نتائج فعلية خلال فترات زمنية قصيرة. وهنا أيضا نتوقع أن يتمخض هذا النهج عن النهوض بالكفاءة وزيادة الاستثمار الاستراتيجي للموارد الشحيحة.

خامسا وأخيرا، الحاجة إلى ضمان زيادة العوائد الناتجة عن الأثر الواقع على البيئة التي نعمل فيها، وذلك بالمساهمة في تطوير الصناعة وتنمية الأفراد على الصعيد المحلي أو الإقليمي، وكفالة أن يتسم ذلك الأثر بالوعي الإيكولوجي ومراعاة البيئة.

وسيجري التطوير بناء على هذه الحوافز في إطار الأفكار التي أعربت عنها الدول الأعضاء، أثناء اعتماد ميزانيات حفظ السلام منذ بضعة أسابيع، فيما يتعلق بالتوازن بين الطموحات ومدى توافر الموارد المتاحة لتحقيقها. ونحن ندرك أن كل هذا العمل يقتضي إعداد دراسات جدوى رصينة للاسترشاد بها في صنع القرار والتوجيه الاستراتيجي.

وسـوف نلـتمس التوجيـه مـن الـدول الأعـضاء في المجالات الرئيسية التالية.

أما المجال الأول فهو إنشاء إطار جديد للدعم من أجل إيصال الخدمات في سياق العمليات الميدانية، وهو إطار يستند إلى التمييز الواضح بين الوظائف ذات الطبيعة الاستراتيجية أو الخاصة بصنع السياسات، التي يتعين أداؤها في المقر وبين مهام التعامل المتكررة التي يمكن إيصالها على نحو أكثر فعالية وكفاءة في أماكن أقرب إلى العمليات الميدانية التي تصمم هذه المهام لخدمتها.

ويتمثل المجال الثاني في اعتماد نماذج موحدة لدعم البعثات بهدف تحسين الأطر الزمنية للنشر، وتحقيق وفورات الحجم وتيسير الإشراف على موارد الدول الأعضاء والإدارة المسؤولة لها.

وثالثا، سوف نلتمس التوجيه فيما يتعلق بالاضطلاع بإدارة الموارد على نحو يلبي الاحتياجات. ونحن نسعى للتوصل إلى نموذج يفسح المجال أمام المزيد من المرونة للسماح بقدر أكبر من تقاسم الأصول وتخصيصها. وسيشمل أيضا الأخذ بنهج أكثر فعالية في إدارة الموظفين وضمان تطويرهم وتيسير تنقلهم عبر المواقع.

ومن السابق لأوانه في الواقع أن نقدم تقريرا تفصيليا في هذه المرحلة. ونحن نعمل عن كثب مع جميع شركائنا المنفذين والجهات صاحبة المصلحة داخل الأمانة العامة لمواصلة تطوير هذه المهمة.

وختاما، أود أن أؤكد أن الدعم ليس غاية في حد ذاته. فإدارتي محورها إيصال الخدمات. ويجب ألا ننسى أن غرضنا في نهاية المطاف هو أن نخدم بشكل أفضل أولئك الرجال والنساء المتفانين المكلفين بمواجهة التحدي الرهيب المتمثل في تأمين السلام الهش في البلدان التي تمزقها الحروب.

وسوف تكرس جميع جهودنا لتحقيق هذه المهمة، ونحن نعتمد على دعمكم وتوجيهكم في بلوغ هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة مالكورا على إحاطتها الإعلامية وعلى العمل الذي تقوم به هي وإدارتها في هذا الموضوع البالغ الأهمية.

ويسرني أن أعطي الكلمة للجنرال أغواي، قائد قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

الجنرال أغواي (تكلم بالإنكليزية): عمتم صباحا. يشرفني كثيرا أن أدعى إلى هنا لمخاطبة هذا المنتدى المرموق.

لقد استمعنا من فورنا إلى وكيل الأمين العام التي تكلمت عن أهمية إيجاد أفق جديد لحفظ السلام. وتختزل في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التحديات التي تواجه بعثات حفظ السلام الحديثة التابعة للأمم المتحدة بكامل نطاقها، وهي: دور أدوات التمكين الحاسمة؛ وتحديات النشر؛ وحفظ السلام القوي؛ وحماية المدنيين؛ والدعم اللوجستي؛ وجميع القضايا الأخرى الجاري تناولها والتي تشكل صلب العملية.

وقد جئت إلى هنا كجندي بسيط وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتحدث إليكم بصراحة في ختام مهمتي بدارفور. لقد كانت فترة عامين غير عادية وكان شرفا لي أن أُنهي خدمتي العسكرية التي دامت ٤٠ عاما بهذه المهمة الصعبة.

كان بدء تعييني في دارفور في تموز/يوليه ٢٠٠٧ كقائد لقوة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي كانت بصفة أساسية بعثة للمراقبين ولم يكن بها سوى ثماني كتائب للمشاة وما يتجاوز مجموعه بقليل ٧٠٠٠ فرد موزعين على مساحة واسعة. ومنذ تلك الأيام الأولى، كان علينا أن نواجه تداعيات الافتقار إلى الأدوات التمكينية الاستراتيجية الحاسمة

في مجال حفظ السلام، سواء في الاتحاد الأفريقي أو في الأمم المتحدة.

ومن أمثلة ذلك عدم وجود المروحيات العسكرية. ففي الهجوم الذي وقع على مخيم البعثة في حسكنيته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ فَقَد ١٠ من أفراد حفظ السلام أرواحهم على الفور وقضى اثنان آخران نحبهم في المستشفى. ولم نتمكن من نقل الكثيرين منهم جوا إلى خارج المنطقة حتى اليوم التالي بسبب الافتقار إلى الموارد من طائرات الهليكوبتر. ومن المؤسف أن العملية تقترب الآن من عامها الثاني بدون هذه الأدوات التمكينية الحيوية التي يمكن أن تحدث فارقا كبيرا بالنسبة لسلامة أفرادنا وأمنهم.

ومن أدوات التمكين المذكورة خطوط الاتصال القوية. فقد أدى الكمين المحكم التنفيذ الذي نصب لدورية تابعة للعملية في تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى مصرع سبعة آخرين من أفراد حفظ السلام. وقد دَمَّرت واحدة من أوائل الدفعات التي أطلِقت جهاز الدورية اللاسلكي الوحيد ذا التردد العالي جدا، ولم يدر مخيم القاعدة بالهجوم إلا عندما قدم الناجون إليه في حالة يرثى لها بعد حوالي ست ساعات من الهجوم. ومرة أخرى، كان يمكن لطائرات الهليكوبتر أن تؤدي دورا حاسما في نقل المصابين إلى بر الأمان.

ويعدّ انعدام القدرات المتخصصة في أجواء العمليات الشاقة والخطيرة أمرا حاسما. فحتى أكثر أفراد الأمم المتحدة خبرة الذين جلبوا لمساعدتنا بعد نقل السلطة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وافقوا على أن دارفور تنطوي على تحديات لوجستية تتجاوز بكثير التحديات التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بانتظام. فالطرق لم تكن أكثر من مجرد ممرات موحلة؛ والمطارات كانت أقصر من أن تسمح بهبوط طائرة كبيرة من قبيل طائرات الأنتونوف ١٢٤؛ أما السكك الحديدية فكانت تتألف من خط مفرد، كما كان المناخ بالغ القسوة. وتأثر معدل النشر. فلم تصل أولى القوات الجديدة حتى أيار/مايو ٢٠٠٨.

ورغم ذلك فقد أحرزنا بعض التقدم. وبحلول نهاية هذا الشهر، ينبغي أن يكون لدينا ٧٤ في المائة من مجموع القوات البالغ ٥٥٥ ١٩ فردا في الميدان. ويشكل هذا أحد العوامل التي تكمن وراء التحول الإيجابي في اتجاه السكان المحليين إزاء العملية وتحرك عدد كبير من المدنيين نحو مخيمات العملية.

ومع ذلك، وكما توضح ورقة الأفق الجديد غير الرسمية، فإن النشر الفعال لا يقتصر على مجرد الأعداد الكلية الموجودة في الميدان. فهو يتعلق بوصول الأنواع السليمة من القدرات في التتابع الصحيح. وكما وضَّحت خطة النشر المتكامل للعملية، فإن من المعقول أن يجري النشر على نحو متتابع، بدءا بأخصائيي اللوجستيات والمهندسين والأخصائيين الطبيين، باعتبارهم من مجموعات الأمم المتحدة للدعم الخفيف والثقيل، تليهم بعد ذلك الكتائب الجديدة. ولكن العملية تبرهن أيضا على أن هذا كثيرا ما يكون شديد الصعوبة في التطبيق العملي. وحتى الآن، ما زالت توجد حالات عجز كبير في قدرة التشغيل الفعال للبعثة.

وكلما طالت المدة التي يستغرقها إنشاء قدرة التشغيل المبدئية، ازدادت صعوبة التركيز على تنفيذ الولاية العملية. وقد بدأنا الآن في العملية ننظر في هذا الأمر. وفي هذا السياق، تنص وثيقة الأفق الجديد على نقطة هامة للغاية تتعلق بأهمية أن يتلقى العاملون في حفظ السلام التدريب الكافي قبل نشرهم. ويلزمنا بصفة خاصة أن نواصل تنمية مهارات الدوريات إذا أردنا توسيع نطاق تأثير العملية.

ونحن في الوقت الحالي أشبه بـ ٣٢ بقعة من المداد على قطعة كبيرة جدا من الورق النشاف. ولا بد لكل بقعة أن تكبر وأن تتصل بالبقع الأخرى. وهذا معناه القيام

بدوريات أطول كثيرا، تبعد عن القاعدة لمدة عدة أيام في المرة الواحدة. وكثير من الجنود الذين يتم نشرهم لا يملكون في الوقت الراهن المهارات والتخصصات والمعدات الضرورية لهذا النوع من أعمال الدوريات. وهذا يلقي بمزيد من الضغوط على العملية لإنشاء وحدات تدريبية داخل البعثة.

وقد حضرت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بحفظ السلام القوي الذي نظمه مكتب الشؤون العسكرية في أيار/مايو ٢٠٠٩. تمثل دارفور نوعا من البيئات التي كثيرا ما تتطلب قدرة كبيرة للاستجابة. فهي حالة نزاع داخلي معقد تكثر فيه الجهات الفاعلة. وهي تؤثر على الفئات الأكثر ضعفا ولا سيما النساء والأطفال. وكما يؤكد على ذلك تقرير الإبراهيمي، فإنه ينبغي أن تكفل لحفظة السلام "... أسباب الاستعداد لمواجهة قوى الحرب والعنف المتبقية، متسلحة في ذلك بالقدرة وبالعزم على قهرها" (S/2000/809، الصفحة vii).

من واقع تجربتي كنائب لقائد قوة سيراليون في ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢، استخلص أنه حيثما نشرت الأمم المتحدة قواتها يولد لدى المدنيين الأمل بأنها ستوفر لهم الحماية. إننا بصدد تحقيق ذلك ولكننا بحاجة إلى جملة من الأدوات لنكمل ذلك، بما في ذلك القوات المدربة تدريبا جيدا والقيادة والإشراف الفعالين. وإذا كان المطلوب منا أن نكون أقوياء في استجابتنا، فلا بد أيضا أن نتعايش مع احتمالات وقوع خسائر في الأرواح وسيكون من الضروري مضاعفة جهودنا لحماية البعثة والموظفين المدنيين في وجه المخاطر المحدقة بهم.

غير أنني أود أن أضيف أن الموقف القوي لا يعتمد فقط على التدريب والمعدات وحجم القوة وإن كانت تلك العوامل مهمة في حد ذاتها. الأمر يتعلق في المقام الأول بتوجهات البعثة ودرجة عزمها. حينما كانت قوات الجيش السوداني وقوات حركة العدل والمساواة تسعى للسيطرة على مهاجرية في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أصبحت القوة الصغيرة التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بدارفور عرضة لخطر النيران المتقاطعة و لم تكن بأي حال من الأحوال في وضع يمكنها من التأثير مباشرة على الوضع العسكري. ولكنها مع ذلك، وبمجرد رفضها إخلاء المدينة والتخلي عن سكانها، بعثت برسالة قوية للطرفين وأسهمت بذلك في تفادي القتال المباشر.

إن بعثة مثل العملية المختلطة تقف شاهدا على أهمية الشراكة والتفاعل بين كل الأطراف المعنية. وفي هذا الصدد، فإن الآلية الثلاثية التي تجمع بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان، والتي تركز اهتمامها على نشر العملية والمسائل اللوجستية والإدارية المتعلقة بها، تجسد تلك الشراكة بفعالية. وإنني أشعر بامتنان خاص لوكيلة الأمين العام سوزانا ملكورا على ما أبدته من التزام بجعل تلك الاجتماعات تتسم بالتركيز في أعمالها، ولوكيل الأمين العام ألن لوروا للجهد الذي يبذله للدفع بالعملية إلى الأمام.

ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد في دارفور إذ علينا أيضا التواصل باستمرار مع جميع الأطراف على الأرض بما فيها قيادة الدولة والولاة والعمد وشرطة حكومة السودان وجهاز اتصال جيش حكومة السودان والمشايخ وكبير المشايخ وهلم جرا. إن إغفال أي من تلك الجهات قد يتسبب في تعطيل عملية النشر وتأخير تنفيذ المشاريع وإعاقة عمل الدوريات. وكل ذلك يمثل تحديا حقيقيا أمام فعالية العملية.

كان العامان الماضيان من عمر العملية المختلطة جديرين بالتقدير، فقد أحرزنا تقدما ملحوظا على الأرض كما أن اكتمال النشر بات قاب قوسين أو أدنى. ذلك إنجاز ضخم وإنني موقن بأننا، عند اكتمال نشر العملية، سنحدث أثرا كبيرا في حياة نساء ورجال دارفور الذين قاسوا الأمرين

زمنا طويلا، إن الآمال المعقودة علينا تشعرنا بعظم المسؤولية ولكننا مطالبون أمامهم بالوفاء بوعودنا.

وأود شخصيا أن أشكر جميع أعضاء المجلس على ما لقيته منهم من دعم ثابت طيلة فترة ولايتي. لقد كان شرفا عظيما لي أن أتولى قيادة قوة تابعة لبعثة تواجه هذا القدر من التحديات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الفريق أول أغواي على الإحاطة التي قدمها لنا وعلى خدماته المتميزة للأمم المتحدة في السنوات الماضية. إننا ممتنون له لكل الأعمال التي قام بها شخصيا. كما أننا نشكر فريق العملية المختلطة بأسره.

أنتهز هذه الفرصة مجددا لأشكر جميع قادة بعثات حفظ السلام الموجودين هنا بمناسبة اجتماعهم السنوي والذين استقطعوا بعضا من وقت ذلك الاجتماع لحضور اجتماعنا هذا الصباح. أنا أعلم أنهم مضطرون إلى مغادرتنا في خلال عشر دقائق تقريبا ولكننا سعداء بوجودهم معنا هنا. وأود، بالنيابة عن المجلس أن أتقدم بالشكر لهم جميعا وجميع العاملين في بعثاتهم، رجالا ونساء، على العمل المتميز الذي يقومون به من أجل السلام والأمن في جميع بقاع العالم.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن. وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس في المشاورات السابقة، أرجو أن اذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا مدة بياناتهم على خمس دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيانات مختصرة عند التكلم في القاعة.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي، على تنظيمكم لهذه المناقشة الهامة، كما أنتهز هذه الفرصة لأرحب بكم رئيسا للمجلس. كما أود أن أشكر الوفد الأوغندي للحنكة والفعالية اللتين اتسمت بهما رئاسته للمجلس خلال الشهر الماضي.

إنني أرحب بالمشاركة العريضة في هذه الجلسة وبخاصة من قبل البلدان المساهمة بقوات وبقادة القوات الميدانية الموجودين معنا. كما أشكر وكيلي الأمين العام ألن لوروا وسوزانا ملكورا والفريق أغواي للإحاطات الشفافة التي قدموها. كذلك أؤيد البيان الذي سيلقيه قريبا زميلي السويدي نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد جرت تطورات عديدة منذ بدايات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ونشر أوائل القوات مثل هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقوة طوارئ الأمم المتحدة الأولى. أما الأهداف، فتظل على ما كانت عليه. وللأسف، لا تزال كذلك المصاعب الهيكلية على ما هي عليه، بل إن بعضها قد تفاقم من حيث عدد ونطاق عمليات الأمم المتحدة.

إن مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن مطالب دائما بأن يسعى جاهدا لاتخاذ قرارات تتسم بالمسؤولية وتعكس الأهداف المتوخاة وتساعد على بلوغها بأسرع ما يمكن بشروط إنسانية ومالية مقبولة.

إن العمليات التي نطلقها في أية أزمة – بعد السعي الجاد لتفادي اللجوء إليها عن طريق العمل الوقائي – يجب أن يتم التخطيط لها وتصميمها بعناية فائقة في سياق استراتيجية شاملة تأخذ في الحسبان الطبيعة الخاصة لكل أزمة وتعقيدات إدارتها وأسبابها الجذرية وتسويتها. كذلك تجب هيكلة عمليات حفظ السلام حول ولايات محددة وواضحة ومرتبة الأولويات بحيث تكفل الاستدامة على المدى البعيد. ومن أجل ذلك، يجب أن تتمتع تلك العمليات بدعم جميع

أعضاء المجلس وأن تستفيد من الموارد المالية والبشرية والفنية الملائمة. كما يجب أن تتمتع بدعم جميع المكونات الأخرى لعمليات حفظ السلام على نطاق منظومة الأمم بأسرها، سواء كان ذلك من قبل البلدان المساهمة بقوات أو المساهمة الرئيسيين في ميزانيات الأمم المتحدة والهيئات والوكالات في الميدان أو في الرئاسة التي تؤدي دورا هاما في كفالة اتساق وفعالية جهودنا.

إذا كانت معظم التحديات ذات طابع متكرر، فكذلك هي الحلول أيضا. وكما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل، فإن إعادة قراءة تقرير الإبراهيمي المعنون ''عمليات السلام حتى ٢٠١٠ (A/60/696) أو البيانات التي أصدرها المجلس منذ عام ١٩٩٤ توضح مدى صلاحيتها حتى الآن. وعلى الرغم من أن أي من محاولات الإصلاح في الماضي لم يكن كافيا بمفرده، فإن كل الإصلاحات في هذا المجال شكلت معالم مفيدة على طريق تطوير عمليات حفظ السلام. إن سجل الأمم المتحدة في هذا المجال فريد من نوعه. واسمحوا لي أن أقول – باعتزاز وبكل تواضع وضبط نفس – إن بإمكاننا أن نفخر جماعيا بهذا السجل. معا تعلمنا من أخطائنا ومن مآسي الماضي. باختصار، لقد تحملنا مسؤولياتنا.

وفي هذا الصدد، أعرب مجددا عن مشاعر الإعجاب والامتنان لجميع موظفي الأمم المتحدة، وبخاصة الموظفين المدنيين والعسكريين الذين جازفوا بحياقم في الميدان بصورة يومية.

لقد أطلقتم، سيدي الرئيس، ونحن معكم، في كانون الثاني/يناير، مبادرة تهدف إلى تعزيز فعالية مجلس الأمن في حفظ السلام. وفيما نحن الآن نحصي إنجازاتنا لأول مرة أود أن أركز على أمرين يدعوان للارتياح.

أولا، نشعر بأن المبادرة الفرنسية – البريطانية قد أدت إلى أنشطة مكثفة نحسب أنها أتت بنتائج طيبة للغاية، فقد تكاثرت التقارير والمناقشات والندوات والبيانات في الشهور الأخيرة. كما أن الحماس والتلهف الصادقين اللذين تم التعبير عنهما كانا على مستوى الطموحات. لا بد لنا إذن أن نستفيد من استنتاجات هذا العمل بحيث نتمكن من تجاوز الخطابة الرنانة ونغير طرائق عملنا بأسرع ما يمكن.

والدافع الثاني من دوافع الارتياح في الأشهر الماضية هو أننا بدأنا في تغيير ممارساتنا تغييرا فعليا. لقد حددنا اجتماعات ربع سنوية مع الأمانة العامة لنأخذ علما بالمصاعب التي تواجه حفظ السلام. وقمنا كذلك بتعزيز الحوار مع البلدان المساهمة بقوات بفضل الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام الذي ترأسه اليابان. كذلك بدأنا في توسيع ما يسمى بالاجتماعات السياسية/العسكرية لكل عملية على حدة كما أطلقنا العملية البطيئة الخاصة بتحديث وثائق التخطيط وتحديد المعايير الضرورية لكفالة المتابعة الحقيقية للعمليات.

وقد تم إقرار الكثير من هذه العناصر بسهولة؛ بينما وجهت صعوبات في إقرار غيرها. لكن التغييرات واضحة. وينبغي لنا أن نثني على ذلك وأن نشكر في الوقت ذاته جميع نظرائنا في الأمانة العامة – لا سيما في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، الذين أفلحوا في التكيف مع طريقة العمل الجديدة التي نعتقد أنها أكثر فعالية، والعلاقات الجديدة التي يود مجلس الأمن أن يبنيها مع جميع الأطراف الفاعلة في المنظومة.

لكن ما يتعين عمله ما زال كثيرا. ونحن مقدمون على اعتماد إعلان يبرز التحديات التي نواجهها. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على عدد منها. نحن في حاجة إلى زيادة تعزيز استراتيجية متابعتنا للعمليات، بينما ننظر في سبل

محددة لزيادة خبرة المجلس العسكرية. ونحن في حاجة أيضا إلى التأكد من أن الأمانة العامة باستطاعتها أن تخطط وتنفذ عمليات بطريقة أكثر فعالية، ولا سيما عن طريق تكييف قواعد الاشتباك.

وإننا في حاجة كذلك إلى التفكير عميقا وخاصة عن طريق إجراء حوار مفتوح مع البلدان المساهمة بقوات والمنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بشأن مسائل حساسة من قبيل حماية المدنيين ومكافحة العنف ضد المرأة ولا سيما الاستغلال الجنسي ومكافحة تجنيد الجنود الأطفال. وندرك ضرورة أنه إذا أريد لأصحاب الخوذ الزرق أن يكونوا فعالين، عليهم أن يتمكنوا من اتخاذ الإجراءات القوية مع مراعاة الأخطار التي قد يتعرض لها المدنيون وتنجم في بعض الأحيان جراء هذه الإجراءات.

ونحن في حاجة أيضا إلى تعزيز عملنا المتعلق بالموارد وأداء الميزانية فيما نكفل أنه عندما يتخذ المجلس قراراته يكون مدركا بوضوح لتأثيرها العملي والمالي المحتمل. وعلينا كذلك أن نواصل العمل لتوسيع القدرات المتاحة وإجراء استعراض دوري لاستراتيجيات العمليات الجارية وموازناتها وتشكيلها وحجمها.

أخيرا، يجب أن نعزز قدرتنا على تنفيذ الولايات المعقدة. ومن الضروري تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والأمانة العامة بشأن مسائل تتعلق بمكونات العمليات مثل مكون الشرطة والقضاء وحكم القانون. وهذا يتطلب منا إعداد استراتيجيات الخروج حالما نبدأ بالتحضير لولاية ما، خاصة في ما يتعلق بانتعاش المجتمعات وإعادة إعمارها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا بعدما تكون قد دمرتها الصراعات. ونعلم جيدا أنه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الدائمة، وحده حكم القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية يمكنهما أن يكفلا العودة الدائمة إلى السلام.

وعلينا أن نعمل لكفالة تكامل أفضل بين مختلف هذه المكونات، في نيويورك وجنيف وأيضا في الميدان. ومن وجهة النظر هذه، إن تنفيذ النتائج على صعيد المنظومة أمر أساسي. وبغية تحقيق كل ذلك، من الواضح أن المجلس ينبغي أن يعتمد أكثر على لجنة بناء السلام في مكونها المحوري فضلا عن تشكيلاتها القطرية. والهدف هنا بالتحديد هو العمل كمركز تنسيق للنقاش بين جميع الأطراف المعنية – سلطات البلدان التي تشهد صراعات وأعضاء المجلس والجمعية العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المانحة والمساهمون الماليون الرئيسيون والرسميون من الصناديق والبرامج وممثلو الوكالات وغيرهم.

إن قوة الدفع قائمة. واجتماعنا المقبل مقرر في أواخر عام ٢٠٠٩. وإلى أن ينعقد، بإمكانكم التأكد من أن فرنسا لن تدخر جهدا لكفالة أن نحرز تقدما في تنفيذ خارطة الطريق.

السيدة رايس (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم السيد الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر وكيلي الأمين العام لوروا وملكوا والجنرال أغواي على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة جدا. وأريد أن أنضم إليكم في الإعراب عن مدى تشرفنا بوجود العدد الكبير من قادة قوات الأمم المتحدة وكبار المراقبين العسكريين. ونشعر بامتنان عميق لقيادتهم وتضحياتهم. ونود كذلك أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر مجددا جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة على إسهاماتهم القيمة.

كما يذكر المجلس، أوجزت الولايات المتحدة نهجها العام حيال التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في حفظ

السلام بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه في المناقشة المواضيعية للمجلس عن حفظ السلام التي أجرتها تركيا (انظر S/PV.6153). لذلك، أود اليوم أن أقتصر في كلامي لأتناول خمس نقاط بإيجاز.

أولا، تقدر حكومتي عظيم التقدير الجهود التي بذلتها المملكة المتحدة وجميع أعضاء المجلس في الإعداد للبيان الرئاسي اليوم. فهو نتيجة أشهر عديدة من الاهتمام المتزايد بحفظ السلم الذي تقوم به الأمم المتحدة، وقد ساعدت في ذلك المملكة المتحدة وفرنسا أوائل هذا العام. وتم إجراء مناقشات هامة أيضا في فريق الأمم المتحدة العامل المعني بعمليات حفظ السلام وفي اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة برئاسة اليابان ونيجيريا على التوالي. وساعدت تركيا وكندا على تعزيز النقاش عن طريق مبادرات وجهود لهما. ونحن نشكر هذه الدول الأعضاء وكذلك الدول المساهمة بقوات وأفراد الشرطة والمال، وجميعها كانت معنية في إعداد البيان الرئاسي.

باعتمادنا اليوم للبيان الرئاسي، ستزيد من فرص نجاح عمليات حفظ السلام الآن وفي المستقبل معا. ففي ذلك البيان، التزمنا تزويد البعثات بولايات واضحة ذات مصداقية يمكن تحقيقها. وتعهدنا أن نفكر مليا قبل إنشاء بعثات جديدة قد تعوزها الموارد المطلوبة لإنجاز العمل، أو قد تعمل في ظل ظروف لا تساعدها على النجاح. وعقدنا العزم على ألا نسمح بعمل البعثات بعد انتهاء مدة عملها.

هذه خطوات هامة. واتفقنا على التفكير الجاد في التقدم المحرز والعقبات التي ما زالت قائمة لكفالة أن نستطيع إجراء التكيفات الضرورية. ولكن كما قلنا من قبل، إن الولايات المتحدة لن تؤيد أي تقليص أو إنهاء للبعثات يجري بصورة تعسفية أو اعتباطية.

ثانيا، يعترف البيان الرئاسي بأن مجلس الأمن والأمانة العامة عليهما معا أن يضطلعا بعمل أفضل في التشاور مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة خاصة لدى اعتماد ولايات جديدة أو تجديد ولايات قديمة. إن المساهمين بقوات وأفراد الشرطة يأتون بالكثير من الخبرة إلى هذه المناقشات، وهم يستحقون أن يستمع إلى شواغلهم وتلبيتها. هذه إحدى أهم الرسائل التي استخلصناها من المناقشات المواضيعية التي أجراها المجلس سابقا وفريقه العامل المعني بعمليات حفظ السلام واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة.

ثالثا، تقدر الولايات المتحدة الجهود التي تبذلها إدارتا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني لتعزيز النقاش المتعلق بمستقبل حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. إن الورقة الغفل التي صدرت مؤخرا بعنوان "خطة لشراكة جديدة" تذكرنا بحق أننا كلنا نعمل معا لتحقيق ذلك. وفي حين أن لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة وفرادى الدول الأعضاء أدوارا ومسؤوليات متفاوتة، فإن النجاح في حفظ السلام يعتمد على وحدة أهدافنا وجهودنا الجماعية.

وفي الورقة الغفل تطلب الأمانة العامة، وهي شريك رئيسي، المساعدة في تنشيط عمليات السلام المتعثرة، وحشد القدرات، وتلبية الاحتياجات المحلية المطلوبة لبناء القدرات وبناء السلام، والنظر في نماذج جديدة للتخطيط للبعثات ودعمها، وتوضيح المفاهيم الرئيسية من قبيل حفظ السلام القوي وحماية المدنيين.

وكما قلت من قبل، تظل الولايات المتحدة على استعداد للقيام بالجزء المطلوب منها، وسوف نتلقى أفكارا جديدة بذهن منفتح. ونتطلع إلى إجراء مناقشات معمقة في الأشهر المقبلة بشأن المقترحات الواردة في ورقة الغفل بعنوان آفاق جديدة ومشروع استراتيجية الدعم الميداني الذي عمم

هذا الأسبوع. إننا نراجع كلتا الوثيقتين باهتمام كبير ونحن على استعداد للعمل الوثيق مع جميع المعنيين لتعزيز هذه المقترحات.

وفي الوقت ذاته، نتطلع إلى الأمانة العامة كي تبذل قصارى جهدها لتحسين قيادة وإدارة البعثات، وتعزيز الأفراد وأنظمة الشراء، وتحقيق الوفورات ومنع الهدر والتزوير وسوء المعاملة وتوضيح الأدوار والمسؤوليات لأطراف الأمم المتحدة في المقار وفي الميدان.

رابعا، إن الولايات المتحدة مستعدة للأخذ بالبيان الرئاسي وورقة الغفل بعنوان آفاق جديدة روحا ونصا. وولايات بعثات الأمم المتحدة في ليبريا وهايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية سيحين موعد تجديدها في الأشهر القليلة المقبلة. ونحن نرحب بإجراء حوار مبكر مع المساهمين بقوات وأفراد الشرطة بشأن هذه البعثات. ونرحب كذلك بالتوصيات المبكرة من الأمانة العامة حيال الإجراءات التي يمكن لمجلس الأمن والدول الأعضاء اتخاذها لزيادة فرص النجاح في تنفيذ الولايات ولتقليص البعثات على نحو مسؤول وفي الوقت المناسب.

أخيرا، في حين أن الولايات المتحدة تناشد جميع الدول الأعضاء أن تفعل المزيد لحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، فنحن أيضا نطلب من أنفسنا أن نفعل المزيد بدورنا. وهذا يتضمن، على نحو خاص، الوفاء بالتزاماتنا المالية. وفي هذا الصدد، أسعدني أن أشرح قضية عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أمام الكونغرس الأمريكي في الأسبوع الماضي، مع الاعتراف بأوجه القصور فيها والتأكيد على التزام الولايات المتحدة بتعزيز قدرات حفظ السلام في الأمم المتحدة.

وكان من دواعي الشرف لي أيضا أن أتقدم بالشكر للكونغرس الأمريكي على التمويل الذي رصده مؤخرا. وقد أصبحت الولايات المتحدة قادرة الآن على سداد جميع المتأخرات المستحقة لحفظ السلام، التي تراكمت من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨ وأن تفي بكامل التزاماتها لعام ٢٠٠٩، والمقدرة حاليا بما يناهز ٢,٢ بليون دولار.

إننا ما زلنا على استعداد للاستثمار في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة حتى في ظل الأزمة المالية، لأن هذا المشروع العالمي يخدم مصلحة مشتركة ويعطي لملايين الناس إمكانية تحقيق مستقبل أكثر أمنا وازدهارا وكرامة. إننا نتطلع إلى العمل بتعاون وثيق مع الزملاء الأعضاء في المجلس ومع جميع الأطراف المعنية ببناء شراكة أقوى، ونتطلع إلى العمل معا لجعل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أكثر فعالية في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أعتقد أن الجنرال أوبياكور وزملاءه القادة يحتاجون إلى المغادرة الآن. إنني أشكرهم على وجودهم هنا خلال الساعة الماضية وعلى عملهم. وأطلب إليهم أن ينقلوا شكرنا لجميع الرجال والنساء في بعثاتهم.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم لرئاسة المجلس خلال هذا الشهر، وأنا واثق من أن حكمتكم المعهودة ستقود أعمالنا إلى أفضل النتائج الممكنة. وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة حول عمليات حفظ السلام. كما أهنئ السفير روغوندا ووفد أوغندا على الطريقة الممتازة التي قادوا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي. وأتقدم بالشكر إلى وكيلي الأمين العام السيد لوروا والسيدة مالكورا، وكذلك إلى اللواء أغواي، على الإحاطات الإعلامية القيّمة.

إن وفد بلادي يؤيد كل ما سيرد في البيان الذي سيدلي به مندوب المغرب لاحقا باسم حركة عدم الانحياز، ولذلك سوف أكتفي بالحديث عن بعض النقاط بإيجاز.

لقد بُذلت جهود كبيرة لإصلاح التخطيط لعمليات حفظ السلام وإدارتها، ابتداء من تقرير الأخضر الإبراهيمي، ثم جدول أعمال الإصلاح لعام ٢٠١٠، وإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني. كما أن أعمال اللجنة الخاصة بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة ساعدت في متابعة عملية الإصلاح وتقييمها.

إننا نأمل أن يفضي النقاش الجاري في مجلس الأمن إلى نتائج ملموسة من خلال إقامة شراكة واسعة يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة، وتستفيد من تجارب وخبرة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة. ولا شك أن هناك أهمية قصوى لانخراط البلدان المساهمة بقوات في التخطيط لعمليات حفظ السلام، وأيضا في بحث سبل تعزيز فعاليتها في إطار ولاية واضحة ومتفق عليها وقابلة للتحقيق.

إننا نعتقد أن الوقت قد حان لتوسيع قاعدة الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام من خلال زيادة مساهمة الدول المتقدمة النمو وتوفير الموارد المالية للدول الراغبة في المساهمة بقوات والتي لا تملك القدرة على توفير الأسلحة والمعدات اللازمة لقواتها.

إننا نؤكد من جديد أن إنشاء أو تجديد ولاية من ولايات عمليات حفظ السلام يجب أن يكون متوافقا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن يتقيد بالمبادئ التوجيهية المتفق عليها.

إن الطلب المتزايد على عمليات حفظ السلام يحتم النظر في تفعيل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في هذا المجال، ويساعد المنظمات الإقليمية على الانخراط بدرجة أكبر في بناء السلام وحفظه من خلال الآليات الإقليمية. إن ليبيا، بوصفها رئيسا للاتحاد الأفريقي، ترى أن الاتحاد يأتي على رأس تلك المنظمات، لسببين: أولهما أن أغلب الصراعات المسلحة قائمة في القارة الأفريقية، والثاني أن الاتحاد الأفريقي يملك حاليا آلياته الخاصة بحفظ السلام، حيث أنشأ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وانخرط بشكل متزايد في مجال عمليات حفظ السلام، ولديه مبادرات تستحق التشجيع والدعم. لذا، نؤكد على أهمية الاستمرار في تنفيذ خطة العمل المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبناء قدرات قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في الأجلين القصير والطويل، وتعزيز التعاون المباشر فيما يتعلق بتعزيز قدرات عملية حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال.

وأخيرا، نؤكد أن نجاح حفظ السلام يعتمد على توفير مستلزمات النشر الكامل ووجود عملية سياسية نشطة مواكبة لها، يشترك فيها جميع أطراف النزاع بتصميم كامل على عدم العودة إلى العنف والتعهد بالالتزام بالحوار لحل جميع الخلافات. ونعتقد أن مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا سيسهم إسهاما كبيرا في تطوير عمليات حفظ السلام.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالتقدم بالتهنئة لكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس. كما أود أن أعرب عن تقديري للسفير روغوندا وأعضاء بعثة أوغندا على الطريقة المميزة التي وجهوا بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه.

وأود أن أشكر السيد لوروا والسيدة مالكورا، والجنرال مارتين لوثر أغوي على إحاطاتهم الإعلامية المستفيضة حول عمليات حفظ السلام.

وكما أشاروا، مثلت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إحدى أهم الأدوات التي تحت تصرف مجلس الأمن في

صون السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من بيئة العمليات الصعبة التي انتشرت في ظلها، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحقق تغييرا إلى الأفضل من خلال تحسين ظروف حياة السكان في البلدان الخارجة من الصراعات.

وبصرف النظر عما تحققه من نجاح، فإن نظام عمليات حفظ السلام بأسره يواجه مختلف التحديات التي يجب أن يتم التصدي لها من خلال نهج كلي. إننا نرحب بالجهود الجارية في هذا الصدد في مختلف الهيئات داخل الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، والجمعية العامة والأمانة العامة، بالإضافة إلى الجهود الجارية خارج منظومة الأمم المتحدة. إننا نعتبر ضروريا صياغة خطوات عملية وملموسة لمعالجة المسائل المتعلقة بحفظ السلام ككل. ويتعين علينا أن نتحلى بعقول منفتحة في هذه المناقشة من أجل التوصل إلى نتيجة من شأنها أن تقود إلى تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام في المستقبل.

وبمناسبة هذه المناقشة، التي جاءت في الوقت المناسب اليوم، أود أن أتطرق باختصار إلى ثلاثة مجالات تتطلب تعزيزا، وهي: استعراض السياسة العامة لعمليات حفظ السلام؛ والتعاون مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد من الشرطة؛ وقدرة القوات المسلحة ومعداتها العسكرية.

أما بخصوص استعراض المجلس للسياسة العامة، فإننا نود أن نثير نقطتين. أولا، من الأهمية بمكان بالنسبة للمجلس أن يكون لديه فهم شامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأن يقوم باستعراضها بطريقة كلية. ولتحقيق ذلك، نرى أنه من المفيد أن يقوم المجلس وبصورة دورية باستعراض سياسته الخاصة بعمليات حفظ السلام بطريقة تفاعلية، استنادا إلى إحاطات إعلامية يقدمها وكيلي الأمين العام لعمليات حفظ السلام والدعم الميداني.

ثانيا، كما أشار وفدي في المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن بناء السلام بعد الصراع (انظر S/PV.6165)، من الضروري أن يستكشف المجلس بصورة أكثر دقة إلى أي مدى يمكن توسيع ولايات بعثات حفظ السلام لتشمل أنشطة بناء السلام، مثل نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، وإقامة حوكمة ديمقراطية وسيادة القانون، وبناء القدرة. وإذا قامت كيانات أخرى بأنشطة بناء السلام هذه، فعلينا أن ننظر في كيفية تنسيق عمليات حفظ السلام بصورة فعالة مع تلك الأنشطة.

وهناك حاجة إلى زيادة تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة لتحقيق المزيد من الفعالية في عمليات البعثة في الميدان. وقد أُنشئ الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام ليكون بمثابة منبر لتعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة ومع أصحاب المصلحة الآخرين. وبصفتي رئيس الفريق العامل، وجهت الدعوة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وأصحاب المصلحة الآخرين لحضور ثلاثة اجتماعات هذا العام لمعالجة الفجوات بين الولايات وتنفيذها.

واستمع الفريق العامل في هذه الاجتماعات إلى إحاطات إعلامية قدمتها الأمانة العامة، وطلب تعليقات مباشرة على الظروف في الميدان من البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد من الشرطة. وننتهز هذه الفرصة لنشكر تلك البلدان التي تبادلت مع الفريق العامل خبرتها وأفكارها القيّمة. وقدمنا تقريرا عن نتيجة هذه الاجتماعات في التقرير المؤقت للفريق العامل المقدم إلى رئيس مجلس الأمن في نهاية الشهر الماضي. ونعتزم مواصلة المناقشات في الفريق العامل بغية البدء في جهود لتعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة وأصحاب المصلحة الآخرين.

وفي هذا الصدد، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتطرق باختصار إلى نقطتين. أولا، نرى أنه من المفيد، على نحو ما أقترح في ورقة الأفق الجديد غير الرسمية، إنشاء ما يسمى بفريق ائتلاف لدعم كل بعثة من بعثات حفظ السلام. وثقتنا في فائدة هذا النهج تستند إلى خبرة اليابان بوصفها عضوا في الفريق الأساسي الخاص بتيمور - ليشتي. ويسهم استغلال التأييد الواسع فيما بين البلدان المعنية، بما في ذلك الشركاء والمانحون الإقليميون، إسهاما كبيرا في كل من التشغيل الفعلي للبعثة ودعم العملية السياسية. ويمكن تطبيق هذه الممارسات في بعثات حفظ السلام الأخرى.

ثانيا، عقد مجلس الأمن، في أيار/مايو، اجتماعا مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة في عملية الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بشأن بدء نقل سلطة الشرطة. وهذا نموذج جيد للمناسبات التي يعقد فيها مجلس الأمن اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، ليس في وقت تمديد الولاية فحسب، بل عندما تكون هناك تطورات جديدة في الميدان أيضا. وهذا التفاعل يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لمشاركة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة في وقت مبكر. ونعتقد أنه ينبغي تطبيق هذه السابقة أيضا في عمليات البعثات الأخرى.

وأخيرا، فإن تعزيز قدرة القوات ومعداها والدعم اللوجستي أمر لا غنى عنه لتنفيذ ولاية معقدة بنجاح. وعلى الرغم من أننا شاهدنا بعض التقدم الإيجابي في هذا المجال، مثل تعزيز جمع المعلومات من أجل حماية المدنيين في إطار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأنشطة التي تقوم بها مراكز تدريب حفظة السلام في أفريقيا، فقد أشار العديد من المشاركين في الفريق العامل إلى ضرورة معالجة أوجه القصور في قدرة القوات العسكرية على الحركة، بما في ذلك الحاجة إلى الأصول الجوية، وكذلك تعزيز الاتصالات. وقد ذكرت تلك المسائل بإيجاز في ورقة الأفق الجديد غير الرسمية. ونود أن نتابع تلك المسائل من مختلف الجوانب، بما في ذلك من خلال عمل الفريق العامل، جنبا إلى جنب مع الجهود التي تبذلها الأمانة العامة.

ويحدونا الأمل في أن يستمر المجلس في تناول تلك المسائل السياسية والعملياتية من أجل وضع استراتيجية معززة بشأن عمليات حفظ السلام. واليابان، بوصفها رئيس الفريق العامل، ستواصل بذل جهودها لتعزيز عمل المجلس من خلال النظر المتعمق في هذه المسائل العملياتية. ونعتزم استئناف عمل الفريق العامل هذا الخريف، مع التركيز على تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، مع إيلاء الأهمية للمسائل ذات الأولوية الأخرى، أيضا.

وتقدر اليابان أيما تقدير الجهود التي بذلتها المملكة المتحدة في إعداد مشروع البيان الرئاسي لمجلس الأمن. وسنشارك بفعالية في متابعة هذا البيان الرئاسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان على قيادة وفده للفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بعمليات حفظ السلام.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، ولوفد المملكة المتحدة عن تهنئتنا لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أشكر السفير روغوندا والوفد الأوغندي على القيادة الفعالة لعمل مجلس الأمن في تموز/يوليه.

وأود أن أشكر السيد ألن لوروا، والسيدة سوزان ملكورا والجنرال مارتن لوثر أغاوي، على إحاطاتهم الإعلامية المفصلة، وأشكر أيضا قادة القوة الذين غادروا قاعة المجلس على حضورهم هذه الجلسة. وتؤيد فييت نام بيان حركة عدم الانحياز، الذي سيدلي به سفير المغرب.

خلال أكثر من ستة عقود، شهدت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحولات جذرية في البيئة الأمنية

الدوليـة، وقـد تطـورت تلـك العمليـات إلى أداة متعـددة الجوانـب واسـتجابة ذات مـصداقية مـن المنظمـة لـردع الـصراعات الطويلـة الأمـد أو عكـس مـسارها، ولمـساعدة البلدان المتضررة في التقدم نحو حالة مطردة من الاستقرار. واليوم، وبما مجموعه ٠٠٠ ١١٦ فرد ينتشرون في ١٥ بعثة، يقع على كاهل حفظة السلام طائفة فريدة من العمليات المتكاملة والمتعددة القطاعات والمتعددة الجوانب تمتد إلى أبعد من المهمة التقليدية لمراقبة وقف إطلاق النار وتشمل شراكة أوسع مع أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين.

لكن، ومنذ بداية الألفية الجديدة، حمّل النمو المطرد في عدد عمليات حفظ السلام ونطاقها وحجمها وتكاليفها قدرة الأمم المتحدة أكثر من طاقتها للقيام بجميع هذه المهام. فقد أدت الصراعات طويلة الأمد داخل الدول وما تنطوي عليه من أبعاد عبر الحدود إلى تحديات ترتبط بإدارة الأفراد، والـدعم اللوجـستي، وضـمان الجـودة، والمراقبـة والمـشاركة السياسية، بينما ثمة القليل الذي يشير إلى تناقص الطلب على البعثات المعقدة والمتعددة الأبعاد. وعلى خلفية الأزمة المالية العالمية، فإن عدم التناسب بين التكاليف والقدرات، التي تتفاوت من عملية إلى أخرى، وعدم التواصل فيما بين أولئك الذين يتخذون القرارات بشأن عمليات حفظ السلام ومن يتولون تنفيذها ومن يقومون بتخصيص الموارد لها، والـذين علـيهم أن ينفـذوا القـرارات في الميـدان والبلـدان المـضيفة للبعثات، فهذه كلها عوامل تضيف، بدرجات متفاوتة، إلى تعقد المشاكل التي نواجهها.

ولتحقيـق الهـدف المـشترك لجعـل عمليـات الأمـم المتحدة لحفظ السلام تعمل بصورة أفضل، طرحت الدول الأعضاء في غضون السنتين الماضيتين عددا من المبادرات الهامة بشأن مسائل السياسة العامة وبناء القدرة، بما في ذلك تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، والبرنامج الإصلاحي لعام ٢٠١٠ وإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني. وهناك جهود تُبذل أيضا من قبل اللجنة الخامسة، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ولجنة بناء السلام، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. وبوصفها عملية استعراض داخلي للمساعدة في تشكيل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، تدعو ورقة الأفق الجديد غير الرسمية إلى إقامة شراكة عالمية لوحدة الهدف والعمل المستقبلي وتقترح توصيات من شأنها أن تشمل دورة حياة البعثة بكاملها.

وفي سياق تعدد الاقتراحات المتوفرة أصلا، نرى أنه ينبغي تقييم مصداقية أي مبادرة أو عملية جديدة بعناية في سياق الإصلاحات الجارية ومناقشتها بشكل علني وشفاف. وهكذا يمكننا كفالة التماسك وتحقيق أفضل النتائج الممكنة، ويمكننا، وهذا أهم، الحصول على الفهم الصحيح للمهام المشتركة بين القطاعات مثل حماية المدنيين والعمليات القوية وأنشطة بناء السلام، وتنفيذها تنفيذا ملائما.

ونشدد على أهمية كفالة أقصى درجة من الوحدة في القيادة وتسلسل المسؤولية وتضافر الجهود، وكذلك على أهمية تأمين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جميع مراحل عملية الإصلاحات ذات الصلة. وفي تلك العملية ينبغي أن يكون إنشاء وأداء الولايات متسقا دائما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المعترف بها عالميا، مثل موافقة الأطراف وعدم استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس، وعدم التحيز المطلق، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ويمكن لعضوية الأمم المتحدة الأوسع والشركاء الدوليين أن يؤدوا أيضا دورا في هذه المساعي. وينبغي للبلدان المساهمة بقوات وشرطة، ومعظمها بلدان غير منحازة ونامية، أن تشترك اشتراكا تاما وفي وقت مبكر في كل

جوانب ومراحل حفظ السلام، حتى تساهم بخبراتها وتجاربها في عملية صنع القرار، سواء في المقر أو في الميدان. وإن المزايا النسبية ومدخلات المنظمات الإقليمية يمكن استغلالها أكثر في إطار الفصل الثامن من الميثاق تعزيزا لفعالية حفظ السلام وتجميعا للطاقات.

وكجزء من نهج شامل لتناول الصراعات المتوطنة لا يمكن لحفظ السلام أن يكون العلاج الشافي لكل المشاكل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ولا بديلا للعملية السياسية المحلية التي ينبغي تعزيزها بجهود المصالحة المملوكة محليا وبالتحقيق التام لطاقات الشعوب. وذلك بدوره سيخفف من حدة أوضاع البعثات التي تتحمل بالفعل أعباء ثقيلة.

إن عمليات حفظ السلام ليس المقصود بها في المقام الأول الانخراط في التعمير أو في إعادة بناء البلدان التي تنشر فيها العمليات، فثمة منظمات ومؤسسات متخصصة أخرى يمكن أن تضطلع بتلك الأنشطة بفعالية أكبر. وبغية تحقيق السلام المستدام لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للصراعات عن طريق تشجيع كل الأطراف المعنية على العمل على أساس الحوار والتسوية السلمية للمنازعات، وإيجاد حلول طويلة الأمد للأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية للمشاكل التي ينطوي عليها الأمر.

ورهنا بالظروف الخاصة، وبحسب السياق، يمكن لمساعي الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراع وحسم الصراع وبناء السلام، إذا استخدمت استخداما صحيحا، أن تأتي بالنتائج المرغوب فيها أكثر وبحلول أقل كلفة. وتحقيق ذلك سيعني إدماج مبادرة "الأفق الجديد" بتقارير الأمين العام الصادرة حديثا عن جهود الوساطة والانتعاش المبكر وتقوية العلاقة بين بناء السلام وحفظ السلام وتحسين الدور الحاسم للجنة بناء السلام.

أخيرا، نشكركم، السيد الرئيس، ووفدكم على إعدادكم مشروع البيان الرئاسي، وإننا نؤيده.

السيد شرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): الوفد الروسي يعرب عن امتنانه لكم، السيد الرئيس، ولوفد المملكة المتحدة، على عقد اجتماع اليوم لمجلس الأمن المكرس لحفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة والذي يتسم بأهمية حاسمة. ولقد أصغينا باهتمام شديد للبيانين اللذين أدلى بهما وكيل الأمين العام لوروا ووكيلة الأمين العام ملكورا، اللذان عرضا ورقة الأفق الجديد غير الرسمية التي أعدتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ونحن ممتنون للفريق أول أغواي على الملاحظات القيمة التي قدمها بناء على تجربته العملية في واحدة من أعقد عمليات حفظ السلام. وإننا نعتزم دراسة المقترحات والتوصيات الواردة في الورقة غير الرسمية بروية، لا سيما وأن توصيات كثيرة منها تتطلب قدرا إضافيا من التحليل.

ويتبين من إلقاء نظرة أولية على مبادرة الأفق الجديد أنها تتضمن، بصورة عامة، تقييما مناسبا لحفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة. ويمكن أن تشكل مبدئيا أساسا جيدا لصياغة توصيات عملية لتحسين فعالية أنشطة حفظ السلام. إن جميع تدابير الإصلاح في مجال حفظ السلام يجب أن تستهدف تحسين فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

تحسين حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة ينطوي على تحد أساسي. فهو يشمل تحسين نوعية إدارة عملية حفظ السلام واستخدام موارد المنظمات الإقليمية استخداما أكثر فعالية وبناء قدرات الأمم المتحدة نفسها فيما يتصل بكل الأبعاد الأساسية لحفظ السلام وبناء السلام.

وينبغي لنا أن نستكمل ممارسة إجراء مشاورات عملياتية فيما بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة بشأن جميع جوانب أنشطة عملية

حفظ السلام. وفي ذلك الصدد نود أن نسترعي الانتباه إلى الحاجة إلى تنفيذ آليات التعاون القائمة، حسبما أشير إليه في مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/56).

الكثير من الأفكار الواردة في وثيقة الأفق الجديد تبدو حسنة التوقيت. ولا ريب أن مجلس الأمن يجب أن يضع ولايات واضحة قابلة للتنفيذ للعمليات التي يأذن بها. ومما يتسم بالأهمية في ذلك الصدد استحداث آليات لتكييف العمليات وفقا لتطورات الحالة في الميدان. وإننا نؤيد فكرة صياغة معايير تنظم تغيير الولايات والمؤشرات القياسية تمهيدا للتخفيض التدريجي لعمليات حفظ السلام.

والتقرير سلط الضوء، وأصاب، على الحاجة إلى زيادة عدد شركاء الأمم المتحدة في حفظ السلام عن طريق تحسين الحوار مع المنظمات الإقليمية. وتبين التجربة أن الاستخدام المتواصل لقدرات الآليات الإقليمية يكون فعّالا عندما تضطلع بأنشطتها وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعندما تهتدي علاقتها مع منظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بأحكام الفصل الثامن من الميثاق. ولا شك في أن الامتثال الدقيق لمسؤولية المجلس الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين أساسي.

وينبغي للأمم المتحدة أن تزيد تفاعلها مع الهياكل الإقليمية الأخرى أيضا. ونؤمن بأن فرصا طيبة في ذلك المجال تكمن في تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء التقليديين من قبيل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، فضلا عن المنظمات التي بدأت تتكون لديها خبرة متراكمة، مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشكلة ضمان المستوى اللازم من الخبرة العسكرية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ورغم أن ورقة الأفق الجديد غير الرسمية تغفل، لسوء الحظ، تلك المسألة، فإن المجال متاح لبذل مزيد من المساعي في هذا المضمار. وإننا نؤيد فكرة مشاركة خبراء عسكريين من البلدان الأعضاء في المجلس في استعراض ولايات عمليات حفظ السلام والاتفاق عليها.

وفي الوقت ذاته نرى أن عمل مجلس الأمن بشأن الجوانب العسكرية لحفظ السلام يجب إضفاء طابع منهجي أكثر عليه. وفي ذلك السياق نؤمن بأن الاقتراح الروسي بتوسيع تكوين لجنة الأركان العسكرية لتضم جميع أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ ما زال اقتراحا وجيها وجوهريا.

ونرحب بنية الأمانة العامة أن تنفذ بطريقة منهجية أحكام قراري مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠) و ١٣٥٣ (٢٠٠١) المتعلقة بالتدابير اللازمة لزيادة التفاعل فيما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة.

وينبغي إجراء مزيد من الدراسات على الرؤية الاستراتيجية لحفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة. وليس واضحا كيف سيجري، على صعيد الممارسة، بناء شراكات الأمم المتحدة؛ أو كيف سيجري الاضطلاع بتقسيم العمل والتنسيق؛ أو ما هي الطريقة التي يمكن بها زيادة عدد البلدان المساهمة بقوات أو توسيع قاعدة المصادر لها. وإن الأفكار المطروحة بزيادة الوظائف في الأمانة العامة وتشكيل وحدات احتياط عسكرية ووحدات دائمة الجهوزية سبق أن نوقشت مرارا وتكرارا، ولكنها، لسوء الحظ، تظل دون تنفيذ.

وإن فكرة تكوين تحالفات غير رسمية مع الجهات الفاعلة المعنية بدعم بعثات قطرية محددة، حسبما أشارت إليه عدد من الوفود اليوم، تحتاج إلى مزيد من التوضيح. كيف سيتوافق الوضع غير الرسمي لهذه التحالفات مع اشتراكها في معالجة مسائل ميزانيات البعثات وموارد دعمها؟

وتتصل مسألة أخرى بتكليف البعثات بإجراء تقييم فني عندما يكون خبراء التخطيط موجودين فعلا في الميدان. وينبغي تكريس مزيد من الدراسات لمعايير الاستراتيجية الجديدة للدعم الميداني.

ومن الضروري أيضا تقييم جدوى مفهوم عمليات حفظ السلام القوية. فهذا سيقتضي توسيعا لولايات حفظ السلام لا يكون مطلوبا دائما وزيادة أكبر في ميزانيات حفظ السلام بدلا من ترشدها.

إننا لا نعتقد بأن المبادرة التي تدعو إلى مزيد من المرونة في إدارة الموارد المالية لها ما يبررها تماما، لأننا نفهم أن ذلك ينطوي على توحيد حسابات عمليات حفظ السلام. وذلك يمكن أن يسفر عن إفراط في تخصيص الأموال، الذي يمكن بدوره أن يقوض النظام المالي القائم بالفعل لإنشاء كل بعثة من هذه البعثات الخاصة.

وننتظر أن تتوافر معلومات أكثر تفصيلا عن أفكار الأمانة العامة الرامية إلى النهوض بمنظومة الدعم الميداني إلى الحد الأمثل، وتحديدا فيما يتعلق بآليات الشراء. ونود أن نؤكد بصفة منفصلة مسؤوليات الأمانة من حيث تحسين التخطيط الشامل للعمليات والتنسيق بين المقر والميدان.

وتعلق روسيا أهمية كبيرة على الدور الذي تؤديه عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين وتتجه إلى زيادة مشاركتها في عمليات حفظ السلام. ويشارك أفراد حفظ السلام الروس في العمليات في الشرق الأوسط، وفي مناطق مختلفة من أفريقيا وهايتي وكوسوفو. وتعمل وحدة طائرات هليكوبتر روسية في بعثة الأمم المتحدة في السودان. كما تم نشر مجموعة جوية روسية أخرى في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وقد ثبت أن لتدريب الأخصائيين الأفريقيين في معاهد التدريب المتخصصة الروسية فائدة كبيرة.

ونعرب عن امتناننا لوفد المملكة المتحدة لإعداده البيان الرئاسي الرسمي عن حفظ السلام، وهو يلقى تأييدنا. ونود في الوقت ذاته أن نوجه الاهتمام إلى أن المشروع يركز قدرا غير كافٍ من الاهتمام على دور اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة وعلى ضرورة تكثيف الأنشطة التي تقوم بها لجنة الأركان العسكرية وتنفيذ آليات التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، على النحو المنصوص عليه في مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/56).

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بالإعراب عن شكرنا للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما وكيلا الأمين العام، السيدة ملكورا والسيد لوروا. ونعرب عن ترحيبنا أيضا بوجود الجنرال أغواي، قائد قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ونشكره على إحاطته الإعلامية التي أكدت ضرورة أن يوثق مجلس الأمن تفاعله مع قادة القوات في المستقبل.

وأود أيضا أن أشكر وفدكم، يا سيدي، على تنظيمه هذه المناقشة. وأعرب عن تقديري للمبادرة المشتركة التي اضطلعتم بها مع الوفد الفرنسي هذا العام لتعزيز المناقشة داخل المجلس عن كيفية النهوض بقدرتنا على التخطيط لعمليات حفظ السلام والتكليف بها وإدارتها وتقييمها.

وتتيح لنا الورقة المفاهيمية التي عممَّها وفد المملكة المتحدة أن نتدبر التقدم الذي أحرزه المجلس منذ كانون الثاني/يناير، بما فيه الجهود المكثفة لتبادل الآراء مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات الشرطة، لا سيما عن طريق الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام الذي ترأسه اليابان. وفي كثير من الحالات، نشهد تحسنا على المستوى التقني في التفاعل بين أعضاء المجلس والأمانة العامة،

وخاصة من خلال اجتماعات الخبراء السياسيين والعسكريين. ونرحب أيضا بزيادة الانتظام في الاستعانة بالنقاط المعيارية التي تمثل أدوات قيّمة لتقييم التقدم المحرز في البعثات. وأخيرا أتاح عقد هذه المناقشة المفتوحة، والمناقشات الأخرى التي عقدت في ظل الرئاستين الفرنسية والتركية، للمجلس فرصة لاستعراض التحديات العامة لعمليات حفظ السلام بالاشتراك مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات الشرطة، التي تتسم مشاركتها في هذه المناقشات بأهمية بالغة.

وقد أوضحت المناقشة التي عقدت يوم ٢٩ حزيران/يونيه (انظر S/PV.6153) أن ثمة توافقا في الآراء بشأن ضرورة توسيع نطاق التفاعل وتعميقه بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات الشرطة والأمانة العامة. وبعد أن حددنا بالفعل أن ذلك هدف مشترك، يجب الآن أن نناقش وأن نرحب بالمقترحات العملية الرامية إلى النهوض بالتشاور فيما بين جميع الجهات الفاعلة وإلى إلزام المجلس والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات الشرطة والأمانة باستخدام الآليات القائمة بشكل أكبر وأفضل وأكثر انتظاما. ويجب أن نستمر في ممارسة عقد الجلسات الخاصة التي استقرت وفقا للقرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) قبل مواعيد تجديد الولايات بوقت كاف. ويجب علينا أيضا أن نشارك بنشاط أكبر في هذه الجلسات على أساس مزيد من المعلومات التشغيلية والجيدة التوقيت التي توفرها الأمانة. وفي هذا الصدد، نعرب عن تأييدنا للمقترحات الواردة في وثيقة الأفق الجديد للنهوض بكمية ونوعية الاتصال والتقارير الواردة من الأمانة. ونعرب عن امتناننا للسيد لوروا لالتزامه بهذه التدابير.

ولاحظنا هذا العام زيادة في مستوى التفاعل والمشاركة من جانب البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات الشرطة وفي أهميته خلال الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام عن مستواهما في الجلسات الخاصة للمجلس مع البلدان المساهمة بقوات. وتدفعنا هذه التجربة إلى أن نقترح على المجلس الاستعانة على نحو أكبر بآلية التشاور التي جرى تفصيلها في مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/56) أو بالاجتماعات بين الفريق العامل والبلدان المساهمة بقوات والمساهمة بوحدات الشرطة فيما يتعلق بعمليات محددة.

ويؤيد بلدي أيضا الممارسة الناشئة المتمثلة في عقد اجتماعات بين الخبراء السياسيين والعسكريين لأعضاء المجلس والأمانة العامة، ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وينبغي التخطيط لهذا النوع من الاجتماعات أيضا في وقت سابق للتفاوض بشأن الولايات من أجل إتاحة الفرصة لأعضاء المجلس للتواصل مع أعضاء الأمانة العامة وتلقي آرائهم لضمان أن الولايات تلبي احتياجات الواقع التشغيلي واللوجستي والسياسي في الميدان.

وقد عملنا في الأسابيع الأخيرة إلى جانب أعضاء المجلس الآخرين على وضع بيان رئاسي يجمع بين كثير من العناصر التي أشرت إليها ويقترح مجموعة من الخطوات والالتزامات. وكشأن قرارات المجلس وبياناته الأخرى، سيكون أهم شيء هو ترجمة الأقوال إلى أفعال. وستعمل كوستاريكا بالاشتراك مع الوفود الأخرى من أجل ضمان الوفاء بهذه الالتزامات.

وتعرب كوستاريكا عن تقديرها الكبير للمرونة التي يمكن للمجلس أن يعمل بها وللصكوك الكثيرة التي تحت تصرفه. غير أننا نود التشديد على ضرورة استخدام أدوات أكثر شمولا. ويجب أن يكون المجلس أكثر ابتكارا وأن يلتمس الأدوات التي تشجع على الشمول والشفافية والتفاعل. ونرى لزاما علينا أن نفكر في الكيفية التي يمكننا بها تعزيز

التفاعل مع البلدان المضيفة وزيادة التواصل مع قادة القوات، كما فعلنا اليوم مع الجنرال أغواي. ويجب علينا أيضا أن نستعين بأدوات يكون الغرض العام منها زيادة التفاعل مع الجهات الفاعلة الأخرى، مما يتيح للمجلس أن يتخذ قرارات أكثر استنارة ويكفل مزيدا من الفعالية لتنفيذ قراراته.

وأود أن أتوجه بالشكر للسيد لوروا والسيدة ملكورا على إحاطتيهما الإعلاميتين عن وثيقة الأفق الجديد واستراتيجية الدعم. وترى كوستاريكا أن الوثيقة المذكورة تشكل أساسا متينا لالتماس توافق آراء جديد بشأن حفظ السلام في نطاق الأمم المتحدة.

ويعرب وفدي عن تأييده بصفة عامة للتوصيات القيمة والهامة التي ترد خطوطها العريضة في وثيقة الأفق الجديد، ونرجو أن نناقشها بمزيد من العمق في المستقبل. ونعرب عن تأييدنا بشكل خاص للتوصيات الرامية إلى تحديد رؤية واضحة وشاملة للتحول المتسم بالمسؤولية من حفظ السلام إلى بناء السلام. ولا بد أن يدمج المجلس بدءا من المراحل الأولى لدورة حياة البعثة المعنية العناصر الضرورية لبناء السلام المستدام، كتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز سيادة القانون، مع السعي إلى بناء القدرات الوطنية وتقويتها. وفي هذا الصدد، نؤيد إيجاد مزيد من التفاعل بين المجلس ولجنة بناء السلام.

وتعمل كوستاريكا على تعزيز توافق الآراء بشأن السياسات التي تحدد تنفيذ ولايات من قبيل حماية المدنيين، وما زالت على التزامها بضرورته. ونعتزم إجراء مناقشات موضوعية في هذا الشأن داخل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفي داخل المجلس خلال فترة الرئاسة النمساوية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونرجو أن نتمكن من استعراض توصيات واستنتاجات الدراسة المشتركة التي كلف بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام بشأن تنفيذ الولايات المتعلقة بحماية المدنيين.

وأختتم بإبراز النهج الوارد في وثيقة الأفق الجديد بخصوص فكرة الشراكة. فعلى أساس هذه الشراكة، يمكن الإعداد لنجاح عمليات حفظ السلام وشرعيتها بصورة أفضل.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر وكيلي الأمين العام، السيد ألن لوروا والسيدة سوزانا ملكورا، على عرضيهما. ونود أيضا أن نشكر الجنرال أغواي، قائد قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ونرحب بمبادرة المملكة المتحدة لعقد هذه المناقشة التي تتيح لنا الفرصة لمواصلة نظرنا الجماعي في إطار المنظمة، بأشكال مختلفة، في كيفية تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام وبلوغ الأهداف المرتبطة بها، وكذلك بشأن الجهود الموجهة نحو المستقبل.

ونرحب بالوثيقة التي تصلح كأساس يمكن رسم أفق جديد لعمليات حفظ السلام استنادا إليه. ونعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاقتراح وضع جدول أعمال لشراكة جديدة، يجمع بين ثلاثة عناصر: أولا، تعزيز وحدة وتماسك الجهات الفاعلة المشاركة في إدارة عمليات حفظ السلام والتخطيط لها؛ ثانيا، إضفاء مصداقية أكبر على العمليات؛ ثالثا، تعزيز قدرتها لكي يتسنى لها أن تظل أداة من شأنها كفالة السلام والأمن العالميين. وسنواصل دراسة التوصيات القائمة على أساس شراكات معززة ومعدلة وفق أغراض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعملها ومستقبلها دراسة متأنية.

شدد وفد بلدي، أثناء المناقشة التي جرت في كانون الثاني/يناير الماضي تحت الرئاسة الفرنسية

(انظـر S/PV.6075)، علـى الحاجـة إلى تحديـد المجـالات الـتي يتعين علينا زيادة العمل فيها، وكذلك الممارسات الجيدة التي يمكـن تنفيـذها في المستقبل، بـالنظر إلى تزايـد تعقـد الحـالات الدولية التي تواجه عمليات حفظ السلام اليوم.

وفي هـذا السياق، نؤكـد مجددا على خمسة جوانـب نراها حاسمة الأهمية ونود إثارتها اليوم. أولا، الأهمية الفائقة لعمليـة صـنع القـرارات لإنـشاء عمليـة حفـظ سـلام؛ ثانيـا، وجـود مبادئ توجيهيـة سياسية محـددة في الولايـات تـساعد على تعريف الشروط التي ستحدد نجاح بعثة ما؛ ثالثا، الطابع المتعـدد الأبعـاد للعمليـات وطـابع الـصراعات بغيـة اتبـاع نُهُـج جماعية مبنية على أنماط مختلفة من التعـاون القـائم علـى تنـسيق أكـبر علـى مـستوى الـبرامج والاسـتراتيجيات؛ رابعـا، أهميـة حمايـة الـسكان المـدنيين باعتبارهـا عنـصرا حاسمـا في الجهـد الرامي إلى تعزيز عمليات الـسلام؛ وأخيرا، الحاجـة إلى إنـشاء آلية فعالة للتخطيط والتنسيق.

ويعـبر تعقـد عمليـات حفـظ الـسلام عـن الحاجـة إلى إيجاد آليات أكبر وأكثر مرونة للتكامل والتنسيق بين الهيئـات المختلفـة ومـع الكيانـات الأخـرى العاملـة في مجـال حفـظ الـسلام. ويـتعين علينـا تكثيـف التفاعـل بـين المجلـس والأمانـة العامـة أثنـاء المرحلـة الأوليـة لتـصميم مختلـف الولايـات وأثنـاء انتشار بعثـة مـا، بمـا في ذلـك قـوات الجـيش والـشرطة وسـيادة القـانون والجوانـب ذات الـصلة ببنـاء الـسلام في أي عمليـة، في جملة أمور.

وكمــا أوضــحنا، أثنــاء المناقــشة الــتي جــرت تحــت الرئاســـة التركيـــة للمجلـــس في حزيـــران/يونيـــه (انظـــر S/PV.6153)، فإن من المهم أيضا إبقـاء البلـدان المساهمة على علـم أثنـاء عمليـة التخطـيط لعمليـات حفـظ الـسلام وتحليلـها لأن مـن شـأن ذلـك توسـيع رؤيـة تلـك العمليـات وإثرائهـا وتعزيز قدرتها على البقاء بإدراج معرفة تلك البلدان وخبرتها وممارسـاتها الجيـدة. وبالمثـل، فإننـا نـرى أن تعزيـز الـشراكات الاسـتراتيجية للمجلـس مـع المنظمـات الإقليميـة وغيرهـا مـن المنظمات في الميدان يمثل أولوية.

والمكسيك مـا فتئـت تؤكـد أهميـة حقيقـة أنـه لـضمان مـصداقية الأمــم المتحــدة وشـرعيتها، مــن الـضروري إنـشاء عمليات سلام تتوفر لها الموارد العسكرية والمالية والسياسية الـتي تمكنـها مـن الوفـاء بولاياتهـا بالـشروط الـتي أوضـحناها. وبالمثـل، فـإن مـن المهـم أيـضا أن تكـون لـدينا معلومـات مستكملة عن تطور الأنـشطة المبينـة في الولايـات وعـن تقيـيم العملية وقدرتها على البقاء في الظروف التي تواجهها.

ونـرى أن جلـسات الإحاطـة الـتي عقـدناها مـع إدارة عمليات حفظ الـسلام وإدارة الـدعم الميـداني منـذ بدايـة العـام كانت قيمـة جـدا، وكـذلك كانـت الاجتماعـات مـع البلـدان الرئيسية المساهمة بقوات في إطار الفريـق العامـل الـذي تترأسـه اليابان.

وعلى نفس المنوال، فإننـا نؤيـد تـواتر عقـد الجلـسات التفاعليـة لتبـادل الـرأي مـع مختلـف الجهـات الفاعلـة، وبـصفة أساسية على مستوى الخبراء، أثناء التحليـل الـذي يجـري لكـل ولايـة قبـل تجديـدها أو تعديلـها. ولـن يـسهم ذلـك في تـوفير حساسية أكبر للآثار الميدانية فحسب، ولكـن مـن شـأنه أيـضا مـساعدة المجلـس علـى اتخـاذ قـرارات تتـواءم بقـدر أكـبر مـع التحديات والفرص السائدة في كل حالة.

وبالمثل، فإن وفـد بلـدي مقتنـع بـأن أي رؤيـة جديـدة لعمليــات حفــظ الــسلام يجــب أن تكــون ذات اســتراتيجية واضــحة جــدا مــن أجــل اســتخدام المــوارد المخصــصة لهــذه العمليـات بقـدر أكـبر مـن الفعاليـة والكفـاءة. ولـذلك، نحـن نـشعر بالامتنـان إزاء وثيقـة العمـل بـشأن إعـداد اسـتراتيجية للـدعم الميـداني والـتي وزعتـها وكيـل الأمـين العـام سـوزانا

ملكورا على الدول الأعضاء والتي ستنظر فيها الجمعية العامة في المستقبل القريب.

وفي غضون ذلك، فإن من بين الجوانب الرئيسية في إطار الولايات المختلفة لعمليات حفظ السلام حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وبخاصة النساء والأطفال ومتابعة تنفيذه. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى مزيد من الوضوح بخصوص العناصر التي تشكل الولايات والمسؤوليات المنبثقة عنها وإنشاء آليات رصد لتنفيذها على نحو صحيح.

وبخصوص بناء السلام، فكما قلنا في المناقشة التي جرت في ٢٢ تموز/يوليه تحت الرئاسة الأوغندية (انظر S/PV.6165)، فإن المرحلة الأولية فور توقف الأعمال القتالية تمثل توقيتا حيويا لإرساء القواعد لبناء السلام الحقيقي.

ومن المهم بصفة خاصة بلورة الجهد السياسي لتعزيز المصالحة. فالثقة والمصالحة الوطنية جانبان حاسمان لتحديد إطار يدرج الأولويات التي تقررها الجهات الفاعلة المحلية نفسها ويحظى بدعم الأفرقة الدولية. وسيتضمن هذا الإطار رؤية شاملة لدور الأمم المتحدة في الجوانب السياسية والإنسانية والأمنية والإنمائية.

ونشدد على الحاجة إلى أن تقترن جهود حفظ السلام بعملية سياسية تهدف إلى تعزيز أجهزة الدولة والموارد البشرية المحلية. وينبغي مراعاة التماسك والتكامل بين صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام من النقطة التي تبدأ عندها المنظمة في التعامل مع حالة صراع ما. وبالمثل، يجب علينا تصميم استراتيجيات ملائمة للانتقال، بما في ذلك نقل السلطة على نحو مسؤول إلى المؤسسات الوطنية والانسحاب التدريجي لعملية حفظ السلام بعد إرساء أجواء الاستقرار.

وأخيرا، سيدي الرئيس، نهنئكم ووفدكم بإعداد مشروع البيان الرئاسي ونؤيد تماما اعتماده.

السيد موغويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): تهنئكم أوغندا، سيدي الرئيس، ومعكم وفد المملكة المتحدة بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس ٢٠٠٩. كما نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة الهامة ونرحب بمشاركة قادة قوات الأمم المتحدة فيها، فما كان للتوقيت أن يكون بأفضل من هذا التوقيت.

أود أن أتوجه بالشكر لوكيل الأمين العام، السيد ألن لوروا، ووكيلة الأمين العام، السيدة سوزانا ملكورا، على إحاطتيهما المفيدتين للمجلس. كذلك أشكر الفريق أول أغواي، قائد القوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على تقاسم تجاربه مع المجلس.

لقد شهدنا منذ مطلع العام العديد من المبادرات الهادفة لتحسين عمليات حفظ السلام تحت لواء الأمم المتحدة. ونحن نشيد بكل تلك التي تهدف إلى تيسير زيادة التفاعل بين أصحاب المصلحة على المستويات المختلفة، وهو أمر من شأنه أن يعزز التقدم العملي المحرز في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ومن الضروري العمل على استدامة تلك الجهود.

تجيء مناقشتنا هذه في وقت تختبر فيه قدرة الأمم المتحدة على تسوية النزاعات بالطرق السلمية نتيجة لمخاطر جديدة يتعرض لها السلام والأمن العالميين. ثمة زيادة تُسجل في الإفلات من العقاب والإرهاب والقرصنة وصنوف أخرى من غياب العدالة الاجتماعية في مسارح عمليات حفظ السلام، بسبب أعمال جهات فاعلة من غير الدول. إن العواقب الإنسانية لتلك الأعمال على المدنيين الأبرياء تدعو إلى القلق البالغ.

لكـل ذلـك، تعتـبر أوغنـدا النقـاط التاليـة أمـورا جوهرية. أولا، تمس الحاجة إلى إدراك حقيقة أن غياب فعالية قدرة الأمـم المتحدة على القيام بعمليات حفظ السلام في أي مكان في العالم من شأنه أن يضر بمصداقية المنظمة في أعين السكان المحليين والرأي العام. من المهم أن تكون عمليات حفظ السلام قادرة على التكيف مع التحديات كتلك التي نشاهدها في الصومال. إن التحول إلى عمليات حفظ سلام تتسم بالقوة والشمول، كتلك التي شاهدناها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من شأنه أن يأتي بنتائج إيجابية.

إن القدرة على الردع هي ما تحتاجه عمليات حفظ السلام لتكفل حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في الحقل الإنساني في الميدان. بيد أن هذا يتطلب فهما واضحا للموقف على الأرض وإمداد بعثات الأمم المتحدة بالقدرات الضرورية لتمكنها من تنفيذ ولاياتها المختلفة بطريقة فعالة.

ثانيا، العلاقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات تتسم بأهمية عظيمة وثمة حاجة لتعزيز الآليات الموجودة بالفعل لتيسير التفاعل. وتنبع أهمية ذلك من كون تلك الآليات هي التي تنفذ الولايات على أرض الواقع في ظروف تتسم غالبا بخطورة كبيرة.

إنه أيضا أمر جوهري أن تتسم الأهداف السياسية وولايات حفظ السلام بالوضوح البالغ والمصداقية. هناك حاجة لتعزيز التفاهم بين البلدان المساهمة بقوات وبقوات شرطة والبلدان المانحة ومجلس الأمن بشأن التوقعات حول كيفية أداء حفظة السلام بغرض بلوغ تلك الأهداف، لأن من شأن ذلك أن ييسر إلى حد بعيد بلوغ غايات البعثة. لذلك تؤيد أوغندا جهود مجلس الأمن الرامية إلى تعزيز التعاون والتفاعل بين مختلف أصحاب المصلحة في عمليات حفظ السلام.

ثالثا، إن التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام العصرية تبرهن بوضوح، كما رأينا في الماضي القريب، أنه حتى الأمم المتحدة ليست في وضع يمكنها من مواجهة تلك التحديات بمفردها. على الأمم المتحدة أن تسرع من وتيرة توسيع قاعدة المساهمين وذلك بالتعاون مع الشركاء على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وعليها أن تستفيد من تلك القدرات وتستثمر الجهود التي بذلت حتى الآن في هذا الصدد.

وينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد إلى أقصى حد من نقاط القوة لدى المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وكذلك المنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومن الدور الذي بمقدور تلك المنظمات أن تلعبه. غير أن هذا يتطلب وعيا وتصميما في بذل الجهود لإرساء قواعد علاقات استراتيجية مع تلك المنظمات بغية تعزيز قدرتها على الإسهام في جهود الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

رابعا، إن الشروع في وقت مبكر من مراحل حفظ السلام في التفكير في أنشطة بناء السلام أمر هام لنجاح بعثات حفظ السلام. ذلك أن فرص السلام تكون ضئيلة للغاية في غياب فوائد ملموسة منه مثل توفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمأوى وتحسين مستوى المعيشة للسكان المتضررين بالنزاع. ثمة حاجة ملحة إذن أن تكفل منظومة الأمم المتحدة درجة أكبر من الاتساق بين حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام وأنشطة التنمية. لذلك تؤيد أوغندا الجهود الرامية إلى جعل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أكثر شمولا.

وتحيي أوغندا النساء والرجال العاملين في الأمم المتحدة للتضحيات التي يبذلونها دون كلل. إنهم يخدمون في أخطر الظروف وأكثرها عدائية في العالم ولكنهم مع ذلك يواصلون عملهم في حماية أناس كثيرين وإعطائهم الأمل. ونحيي ونكرّم بشكل خاص أولئك الذين بذلوا أرواحهم في خدمة السلام.

وأخيرا، نشكر وفد المملكة المتحدة على إعداده مشروع البيان الرئاسي الذي يؤيده وفدي بالكامل.

السيد تيندريبيوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم نيابة عن وفد بوركينا فاسو، بتوليكم رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس ٢٠٠٩، وأن أقدم تحية مستحقة لوفد أوغندا على الفعالية التي أدار بها عمل المجلس خلال شهر تموز/يوليه.

كما أشكركم ووفدكم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة وعلى طرحكم لورقة الأفق الجديد غير الرسمية التي كانت جد مفيدة في إعداد هذه المناقشة. إن أمامنا الفرصة هنا لنواصل التأمل بشأن المسألة الهامة التي تمثلها عمليات حفظ السلام وبشأن الطرائق والوسائل الكفيلة بإدارة تلك العمليات بشكل أفضل.

كذلك نشكر السيد لوروا والسيدة ملكورا والفريق أغواي على إحاطاتهم المثرية وإسهاماتهم في عملية التفكير الجارية.

ويؤيد وفدي البيان الذي سيدلي به ممثل المملكة المغربية نيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن بلدي، بوصفه بلدا مساهما بقوات، يتابع عن كثب عملية التفكير الجارية بشأن تحسين أداء عمليات حفظ السلام. ويأتي ذلك التفكير في سياق متطلبات جديدة وملحة لا توجد للأسف الإمكانات اللازمة لها.

إن فعالية عمليات حفظ السلام وفرص نجاحها تتطلب، فوق كل شيء، أن تكون الولايات واضحة وقابلة للتنفيذ وتتكيف مع الحقائق على الأرض. لتحقيق ذلك الهدف، تحتاج قوات الأمم المتحدة إلى تجهيزها بقدرات ردع واسعة. وينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام بقواعد الاشتباك والجوانب اللوجستية وعملية تخطيط البعثة. ولا يمكن لكل ذلك أن يتحقق إلا بدعم من جميع أصحاب المصلحة بما فيهم البلدان المانحة والبلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المضيفة.

في ذات السياق، فإن مسألة التمويل تكتسي أهمية قصوى. ومع ذلك، ينبغي، عند نشر بعثة جديدة أو مواءمة ولاية بعثة قائمة، عدم إخضاع الأمر لمسألة الميزانية المقدرة وحدها بل يجب أن تتخذ القرارات من منطلق واحد فقط هو صون السلم والأمن الدوليين.

ينبغي لمجلس الأمن والجمعية العامة ممارسة ولايتيهما المنصوص عليهما في الميثاق وذلك، بشكل خاص، عن طريق العمل من خلال اللجنة الخامسة. ومن هذا المنظور فإننا وآخرون نرى أن الاستجابة للتحديات المالية في مجال حفظ السلام لا ينبغي أن تقود إلى الإغلاق الأوتوماتيكي لبعض البعثات التي لا تزال، رغم كل شيء، ضرورية لاستعادة السلام. ويعني هذا أن قراراتنا في هذا المجال يجب أن تبنى حصريا على التقييم الموضوعي للموقف.

وفي سياق ذي صلة بولاية بعثات حفظ السلام ونجاحها في مهامها، تبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون الثلاثي الأطراف بين البلدان المساهمة بالقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة.

إننا نحيط علما بالطابع النشط لذلك التعاون ونرحب به، وهو أدى في جملة أمور إلى مجموعة من المبادرات في مجلس الأمن والأمانة العامة والفريق العامل المعني

بعمليات حفظ السلام تسمح للكيانات الثلاثة بأن تتبادل الآراء على نحو منتظم بشأن مختلف جوانب عمليات حفظ السلام. وفي حين نأمل أن يستمر هذا التعزيز، فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى أن تنخرط بشكل أفضل وأعمق في العمل مع منظمات إقليمية ودون إقليمية لديها أيضا دور للاضطلاع به في نجاح العمليات.

ونذكر بأن الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية ينبغي أن يكونا شريكين خاصين للأمم المتحدة لأن أفريقيا، للأسف، تستضيف عددا من عمليات حفظ السلام. وشهادة الجنرال أغواي بشأن التحديات التي تواجهها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تستحق أكبر الاهتمام وينبغي أن تلهم أعمال المجلس وجميع الأطراف المعنية بتعزيز عمليات حفظ السلام.

وثمة موضوع آخر جدير بالذكر هو دعم عمليات حفظ السلام للعملية السياسية. عمليات حفظ السلام ينبغي ألا تكون بديلا لعملية السلام. وإذا أريد لدورها الداعم أن يكون أشد فعالية, علينا أن نكفل التعاون الفعال في ما بين جميع الأطراف الرئيسية، ولا سيما الوسطاء، والممثلون الخاصون ورؤساء البعثات. علاوة على ذلك, يجب أن تكون القوات أفضل معرفة بالاتفاقات لحل الصراعات وبالالتزامات التي قطعتها مختلف الأطراف. ومن شأن ذلك أن يكون عاملا حاسما في عمل البعثة، وهو يساعد بوضوح على كفالة انتقال أسلس إلى بناء السلام وإعادة الإعمار بعد الصراع.

إن حماية المدنيين في الصراع المسلح ما فتئت على الدوام تحديا رئيسيا للأمم المتحدة. ولأن الحماية أمر هام, فهي تتطلب اهتماما كبيرا. وفي ذلك السياق, نثني على اتخاذ مجلس الأمن أمس القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

وفي ما يتعلق بعملية النقاش الجارية, يعتقد وفدي أنه من الممكن الاستفادة من جميع التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) وغيره من تقارير وقرارات مجلس الأمن، رغم أن الظروف تغيرت على مر الزمن وبعض الوقائع على الأرض تقتضي منا أن نتكيف. وفي الوقت ذاته, إذا أريد لآخر المبادرات أن تكون عوامل حقيقية للتغيير, يجب أن تتمتع بأوسع تأييد ممكن من الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد, أن الاتصالات الشاملة الجارية بين أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وجميع الهيئات ذات الصلة بعمليات حفظ السلام حسبما أرساه الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام برئاسة اليابان, يمكنها أن تكون مصدرا ممتازا للاستلهام. ونعتقد أنه من خلال هذا النهج وضمن أنسب الأطر فإن جميع المبادرات الراهنة المتعلقة بعمليات حفظ السلام, بما في ذلك مبادرة الأفق الجديد للأمانة العامة, يمكن اعتبارها أكثر فائدة وتحظى بتوافق الآراء في المستقبل.

لذلك نشجع جميع الأطراف على مواصلة التنسيق الجاري وهو السبيل الوحيد لتعزيز الثقة وكفالة فعالية أكبر لانخراط الأمم المتحدة في الميدان.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم الصينية): أن الوفد الصيني يشكركم سيدي على عقد المناقشة المفتوحة اليوم. ونشكر كذلك إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على تقريرهما المشترك عن رسم أفق جديد لحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وأشكر أيضا وكيلي الأمين العام لوروا ومالكورا والجنرال أغواي على إحاطاتهم الإعلامية.

منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٦٠ عاما, أسهم حفظ السلام الذي تضطلع به إسهاما إيجابيا في صون السلم والأمن العالميين وكسب ثقة ودعم الدول الأعضاء. وطوال العقود الستة الماضية, بذلت جهود لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتكيفها مع الظروف المتغيرة. وأصبحت

البعثات المتكاملة المتعددة الأعمال الاتجاه السائد في تطوير عمليات حفظ السلام. واتساع نطاق بعثات حفظ السلام ذات الصلة وولاياتها ذات الصلة ومتطلبات تمويلها أمور أدت إلى مشاكل جديدة. فعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تواجه صعوبات وتحديات جديدة في مجالات التكافؤ السياسي والدعم المالي والتخطيط والإدارة.

إن الصين تؤيد المشاورات الواسعة بين الدول الأعضاء والأطراف ذات الصلة بغية تحقيق توافق في الآراء والنهوض بإصلاح حفظ السلام. ونرحب بآراء واقتراحات الدول الأعضاء والأمانة العامة بشأن تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام وتوطيد التعاون الدولي في حفظ السلام.

أولا, ينبغي للأمم المتحدة أن تركز اهتمامها الخاص على وضع استراتيجية متكاملة لمنع الصراعات وحلها. وينبغي إيلاء اهتمام مماثل لنشر عمليات حفظ السلام وتعزيز المفاوضات السياسية. وفي ما يتعلق بحالات الصراع المحتملة, ينبغي للأمم المتحدة أن تبذل جهودا أكبر في مجال الدبلوماسية الوقائية وأن تتدخل في مراحل مبكرة وأن تبذل قصاراها لنزع فتيل التوترات. ويجب بذل جهود أيضا لكي تثمر المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثيه الخاصين، ولدعم مبادرات السلام للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وإذا عكسنا منحى تفضيل حل الصراع على منعه والانخراط بزخم في منع الصراع, لأمكننا أن نجعل نشر عمليات لحفظ السلام أقل ضرورة. وبنشر هذه العمليات, ينبغي للمنظمة أيضا أن تركز أكثر على تعزيز الحوار والمصالحة السياسيين كي يكون هناك سلام للحفاظ عليه.

ثانيا, يقتضي حفظ السلام إبداعا وتمسكا بالمبادئ الأساسية. ودلت التجربة على أن مبادئ همرشولد هي ضمانات هامة لنجاح عمليات حفظ السلام, وتبقى فعالة عمليا. والآلية الثلاثية المؤلفة من السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أدت دورا نشطا في نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور, وأظهرت بوضوح أهمية تعزيز الاتصالات والشراكات الجديدة مع البلدان المضيفة. ويجب على عمليات حفظ السلام أن تمارس الحذر في استعمال القوة وتتجنب التشديد الفرط على الخيارات العسكرية. ونظرا لتفاوت الآراء بشأن تفويض عمليات حفظ السلام بحماية المدنيين, من الضروري إجراء المزيد من المناقشات المعمقة المتصلة بهذه المسألة.

ثالثا, ينبغي لمجلس الأمن أن يحسن الإذن بإنشاء عمليات لحفظ السلام والتخطيط لها وإدارتها. وثمة توافق واسع في الآراء على أن ولايات عمليات حفظ السلام ينبغي أن تكون محددة بوضوح وقابلة للتحقيق. ولدى النظر في نشر هذه العمليات, يجب على مجلس الأمن أن يراعي تمام المراعاة البيئة السياسية والحالة الأمنية والظروف الاقتصادية والاجتماعية وعوامل أخرى ذات صلة في البلد المعني, فضلا عن الموارد المتاحة لعملية حفظ السلام المعنية. وبهذه الطريقة, يمكن وضع ولايات وأولويات واضحة في ضوء الظروف المحددة. وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يرصد على نحو وثيق تنفيذ الولايات, وأن يضع في الوقت المناسب استراتيجيات الخروج لعمليات حفظ السلام. والتفاعل الوثيق بين مجلس الأمن والأمانة العامة ذو أهمية حاسمة خلال نشر عمليات حفظ السلام أو التمديد لها.

رابعا, على الدول الأعضاء تزويد عمليات حفظ السلام بالموارد الكافية بينما ينبغي للعمليات أن تستعمل مواردها على نحو أفعل. وتعتقد الصين أن الدول الأعضاء ينبغي أن تسدد اشتراكاتها كاملة وفي الوقت المحدد لكفالة السلاسة في ما تقوم به عمليات حفظ السلام. وبغية تلبية الطلب المتزايد على حفظ السلام, يجب إيلاء اهتمام جاد لفكرة استكشاف أقنية مالية إبداعية. ونؤيد الجهد الذي تبذله الأمانة العامة لتحسين نظام دعمها للسوقيات

وللاستفادة إلى أقصى حد من الإجراءات العملية لعمليات حفظ السلام وتسريع نشرها.

وفي الوقت الحاضر تشكل البلدان النامية معظم البلدان المساهمة بقوات. ونرجو أن ينبري مزيد من البلدان إلى المساهمة في عمليات حفظ السلام.

خامسا، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل إيلاء أهمية عظمى لتحسين التعاون مع المنظمات الإقليمية في ميدان أنشطة حفظ السلام. وإن احتياجات أفريقيا تتطلب منا الاهتمام بصورة خاصة. إذ ينتشر في أفريقيا في الوقت الحاضر زهاء ٧٥ في المائة من أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في أفريقيا، ويُنفق في القارة نحو ٧٠ في المائة من الاشتراكات المقررة لحفظ السلام.

ويضطلع الاتحاد الأفريقي بدور تتزايد أهميته باستمرار في منع نشوب الصراعات في القارة وفي حسمها. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تقوية شراكتها مع الاتحاد الأفريقي فيما يتصل بعمليات حفظ السلام، وأن تساعد أفريقيا في بناء قدراتها في مجال حفظ السلام. وتتطلع الصين إلى تلقي تقرير الأمين العام عن الطرق العملية لتقديم الدعم الفعال للاتحاد الأفريقي.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة للمجلس على تنظيمها هذه المناقشة فأتاحت للمجلس فرصة للتقييم بعد ستة أشهر من المناقشات بشأن الإصلاح. واسمحوا لي أن أشكر أيضا وكيلي الأمين العام ألن لي روا وسوزانا ملكورا على بيانيهما.

تعلن النمسا تأييدها للبيان الذي ستدلي به السويد لاحقا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونحن مسرورون بشكل خاص برؤية الفريق أول مارتن لوثر أغواي وزملائه في المجلس اليوم. والنمسا يحدوها الأمل أن يصبح حضور قادة القوات اجتماعات المجلس التي تتناول مسائل حفظ السلام ممارسة منتظمة. فالإحاطات الإعلامية التي يقدمها الخبراء العسكريون تتضمن عادة معلومات دقيقة عن تحديات الحياة اليومية الحقيقية التي تواجهها بعثات حفظ السلام، وتشكل بذلك عنصرا لا غنى عنه في عملية صنع القرار في المجلس.

شهدت الأشهر القليلة الماضية زيادة كبيرة في الحوار حول حفظ السلام. ويلزمنا أن نتابع هذا الجهد بطريقة منهجية عند التعامل مع بعثات محددة أيضا. ويشكل الحوار المتسم بمزيد من المنهجية بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات، فضلا عن الأمانة العامة، أفضل طريقة لسد الفجوة التي تبرز غالبا بين المجلس كونه الجهاز الذي يصدر الولايات والدول الأعضاء التي يفترض أن تنفذ قواتها ولايات المجلس تلك.

مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا اليوم يعرّف ويصيب في تعريفه تنفيذ الولايات بالحماية المناطة بعمليات حفظ السلام بأنه أحد المجالات التي تتطلب المزيد من المناقشة داخل المجلس وفيما بين الدول الأعضاء، وإنني أتفق بالتأكيد مع ممثل الصين بأن هذا الموضوع يستدعي مناقشات مستفيضة أكثر. ونرى أن بعض المسائل التي يجدر بنا أن نتمعن فيها أثناء الأشهر المقبلة هي المسائل التالية.

كيف يمكننا أن نقابل التحديات التي تعترض طريق مهمة معينة ضمن ولاية الحماية بتقسيم واقعي للموارد المتاحة؟ كيف يمكننا أن نتجنب بأقصى قدر ممكن التباينات بين ولاية بعثة حماية معينة وتكوينها والموارد المطلوبة؟ كيف يمكن لشتى الأطراف المعنية – مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة – أن تساعد في رسم سيناريوهات حماية واقعية تقدم إطار عمل واضحا لحفظة السلام في الميدان؟ وكيف يمكننا أن نحسّن قدرة

المجلس على الرصد والإشراف بهدف تحسين التنفيذ الفعال لتلك الولايات؟

ونأمل أن تقدم الدراسة المستقلة التي تبنتها إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إجابات على هذه الأسئلة. ونأمل كذلك أن نتمكن من تحقيق مزيد من التقدم بشأن هذه المسائل في إطار مناقشة مسألة حماية المدنيين التي تزمع النمسا تنظيمها أثناء رئاستها للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر.

جهودنا لحفظ السلام لن تحفل بالنجاح إن عجزنا عن الاستجابة للحالات المتأزمة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. لذلك نؤيد الأخذ بنهج قائم على الإمكانيات يركز على المهارات والقدرة والعدة، مع التركيز بشكل خاص على الفجوات المحتملة من حيث الموارد. وهذا لن يفيد في تعزيز فعالية بعثاتنا فحسب، بل إنه أساسي أيضا لأمن حفظة السلام التابعين لنا.

ولئن كنا نسلم بالحاجة إلى توسيع قاعدة المساهمين بالقوات والشرطة، فإننا يجب أن ندرك أن الدول الأعضاء ليس لديها سوى مجموعة واحدة من القوات التي تأمر بنشرها في شتى أطر العمل. لذلك يجب أن نضاعف التشديد على تجميع الموارد وتحسين التدريب على تكامل القوات، سواء على صعيد الأمم المتحدة أو على صعيد المنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد نعتقد أن الأمم المتحدة يمكنها أن تستفيد من التجربة والمعرفة الموجودة داخل المنظمات الإقليمية.

ونحن بالطبع مدركون لحقيقة أن الأمم المتحدة تعمل في بيئة عالمية فريدة. والدروس المستفادة على الصعيد الإقليمي لا يمكن تطبيقها تلقائيا في السياق العالمي للمنظمة. ومع ذلك فإننا نؤمن بأننا ينبغي أن نبحث ما إذا لم تكن مفاهيم مثل مفهوم ''الأمة الإطارية''، المطور على الصعيد المحلي لعمليات سلام متعددة القوميات ومثقلة بالمهام بصورة خاصة، مفيدة أيضا في بعض الحالات الخاصة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويتعين علينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تتعاون بصورة متزايدة في حفظ السلام بالعمل معا أو باتخاذ إجراءات مترادفة. ومن مصلحة جميع الأطراف المعنية أن تبني هذا التعاون على أساس ترتيبات إطارية نموذجية. وفي الوقت ذاته، تبقى ولايات الأمم المتحدة وستبقى أساسية، سواء في ضوء أحكام الميثاق أو من أجل تقسيم واضح وكفء للعمل بين جميع الجهات الدولية الفاعلة المنخرطة في جهود حفظ سلام محددة. وفي هذا السياق نتطلع أيضا إلى التقرير المقبل للأمين العام عن كيفية تقديم الدعم الفعال لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وإننا نؤيد إجراء مناقشة مضمونية مفتوحة لكل المقترحات المطروحة في تقرير برودي (S/2008/813).

ونرحب بالربط الواضح في مشروع البيان الرئاسي بين حفظ السلام وبناء السلام والتنمية. ولهذا السبب، نعتقد أيضا أن المجلس ينبغي أن يوسع نطاق تعاونه مع لجنة بناء السلام. واسمحوا لي أن أضيف أيضا أن النمسا تلتمس الحاجة إلى استراتيجية جديدة للدعم الميداني تأخذ في الحسبان المساهمات المهمة التي يمكن أن تقدمها عمليات السلام في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة في منطقة انتشار تلك العمليات، وإنني أتفق بحماس مع ما قالته وكيلة الأمين العام ملكورا بشأن هذا الموضوع.

ختاما، اسمحوا لي أن أعرب عن دعم بلدي التام لمشروع البيان الرئاسي الذي من المقرر أن يعتمد في وقت لاحق اليوم. ونود أن نعرب عن الشكر لكم، سيدي، ولوفدكم على جهودكم كلها في إعداد هذا النص الشامل المتوازن. إنه يبين المدى الذي تحركت فيه هذه المناقشة منذ

بداية العام عندما استهلت فرنسا والمملكة المتحدة هذه المناقشة. كما أنه يدلل على ضخامة العمل الذي ما زال يتعين إنجازه.

السيد جورمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أشكركم على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة، التي جاءت في أنسب وقت حقا. كما أود أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس في شهر آب/أغسطس هذا.

وأود أن أعرب عن شكري وتقديري للبعثة الأوغندية على العمل المنجز بكفاءة أثناء رئاستها في تموز/يوليه. كما أود أن أشكر وكيلي الأمين العام لوروا وملكورا، وكذلك الفريق أول مارتن لوثر أغواي، على معلوماته المفيدة التي تقدح زناد الفكر. إن خبرة الفريق أول أغواي المباشرة في الميدان كانت نيرة بشكل خاص ومساعدة.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي جميع قادة قوات الأمم المتحدة الذين كانوا حاضرين معنا هذا الصباح، وأن أنقل من خلالهم امتناننا القلبي لجميع الرجال والنساء ذوي القبعات الزرق الذين يخدمون السلام في بعض من أشد الأماكن خطورة على وجه المعمورة. إنهم دائما مشمولون بمشاعرنا القلبية وصلواتنا، ولكنني أعرف أنهم يريدون أكثر من ذلك، وهم محقون. إنهم يحتاجون إلى نظام كفء لحفظ السلام يمنحهم الولاية اللازمة والرشد والموارد، ويكرّم حقا بسالة حفظة سلام الأمم المتحدة الذين يجازفون بأرواحهم في سبيل الواجب كل يوم وكل ليلة.

هذا هو حقا سبب وجودنا هنا. وأثناء الأشهر الثمانية التي انصرمت منذ إطلاق المبادرة الفرنسية البريطانية المشتركة، ناقشنا باستفاضة جوانب عديدة لإصلاح حفظ السلام في شتى المحافل. ونعتقد أن الوقت قد حان لتقييم ما بدر منا حتى الآن من أقوال وأفعال بهدف رسم طريق عملي للمضي قدما.

وما خلصنا إليه من مناقشاتنا، حتى اليوم، دون أي لبس هو توافق عريض في الآراء بشأن الحاجة إلى إصلاح الطريقة التي ندير بها عملياتنا لحفظ السلام في الأمم المتحدة. هناك اتفاق صريح على أن نظام الأمم المتحدة لحفظ السلام بأكمله يعاني من مشاكل خطيرة وأعباء تزيد على طاقته لدرجة أن خطر الفشل أصبح لا يطاق.

ومن الواضح دون أدنى شك، أن عمليات حفظ السلام ينظر إليها بوصفها مرآة جهود الأمم المتحدة لتعزيز المثل العليا والمبادئ التي يتضمنها ميثاقها. ولذلك، فإن مصداقية الأمم المتحدة ذاتها هي التي على المحك، مع آثار كبيرة لما إذا كنا سنستطيع أو لا نستطيع الوفاء بوعود المنظمة في المستقبل.

إن ما استرعى الانتباه بدرجة أكبر طوال عملية الاستعراض هذه هو أن هناك اتفاقا واسعا على ما يجب عمله. وأبرزت المناقشة المفتوحة السابقة (انظر S/PV.6153) التي نظمت في حزيران/يونيه تحت رئاستنا في المجلس، على سبيل المثال، نقاط الالتقاء بأوضح الصور.

ومن حيث المبدأ، اتفق الجميع على أنه لا بد أن نجري مشاورات مبكرة وجادة بدرجة أكبر مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وأنه ينبغي أن نشرك ونشجع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، على الاضطلاع بدور أكبر في حفظ السلام ومساعدتها في تعزيز قدراتها، وأنه يجب أن نقدم ولايات واضحة قابلة للانجاز، تقترن بالموارد اللازمة وتدفعها القدرات القائمة، وأنه ينبغي أن نحسن مستوى المعلومات والتحليل المتاح لنا عن بيئة التشغيل، وخاصة المشورة العسكرية، وأنه يجب أن نستفيد بشكل أفضل من معايير القياس المرجعية لرصد التقدم المحرز

وإجراء التعديلات اللازمة على طول الطريق، وأنه ينبغي أن يكون لدينا دائما استراتيجية سياسية توجه كل جهود المجتمع الدولي، بما فيها عمليات حفظ السلام، وأنه لا بد أن يكون لدينا نهج شامل وقوي للسلام، يدمج صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في استراتيجية واحدة، بما في ذلك حماية المدنيين، وأنه لا بد أن نستثمر المزيد في الإجراءات الوقائية، بما فيها الوساطة، بغية تسوية الصراعات عبر الوسائل السلمية.

غير أن ما كان ولا يزال مفقودا هو الخطوات العملية التي ستساعد في ترجمة هذا التفاهم والالتزام الجماعيين إلى شراكة متجددة وأكثر فعالية، تستجمع قوى كل أصحاب المصلحة.

ولهذا السبب، رحبنا ترحيبا شديدا بالورقة غير الرسمية التي أعدتها الأمانة العامة، والتي تقترح جدول أعمال شراكة جديدة بغية رسم أفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبصراحة، ما زلنا جميعا ندرس الورقة وتوصياتها، لكن ما يعجبنا فيها هو أن طبيعتها واقعية وعملية المنحى. ولذلك، نحن واثقون من أنها ستوفر لنا الزخم والإطار الضروريين لنؤسس عليهما خطانا التالية.

لكن، تحقيقا لتلك الغاية، لا بد أن نبدأ كدول أعضاء فورا في تناول كل توصية من توصيات الورقة غير الرسمية، لنرى كيف يمكننا وضعها موضع التنفيذ أو لماذا لا نستطيع. وبعبارة أخرى، قدمت لنا الأمانة العامة قائمة غنية بالخيارات والمقترحات العملية. والأمر الآن متروك لنا كي ننتقل بها إلى المستوى التنفيذي.

وهذه العملية ينبغي أن تكون عملية شاملة. إن كل صاحب مصلحة، بمن فيهم مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بعمليات حفظ السلام واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة للجمعية العامة ولجنة بناء السلام وبالطبع الأمانة العامة ذاتها عليه دور يضطلع به، أو الأفضل من ذلك، مسؤولية يفي بها.

وفيما يتعلق بالإطار الزمني لهذا الجهد، من ناحية أخرى، نرى أنه يمكننا ويتعين علينا أن نستهدف أوائل العام القادم موعدا نهائيا لنضع على الأقل العناصر الأولية لهذه المهمة الجديدة وأكثرها أهمية موضع التنفيذ. والحقيقة أن عام ٢٠١٠ سيوافق الذكرى العاشرة لتقرير الإبراهيمي (S/2000/809) وبلوغ برنامج إصلاح ”عمليات السلام ٢٠١٠“ ذروته. هناك فرصة جديدة أمامنا لجعل عام ٢٠١٠ معلما بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لا ينبغي أن نهدر هذه الفرصة.

وتركيا جاهزة ومستعدة للاضطلاع بدور نشط في هذه المؤسسة المهمة. نحن نعرف عن ظهر قلب، بصفتنا بلدا مساهما بقوات وأفراد شرطة بشكل تقليدي للأمم المتحدة وعمليات السلام الدولية الأخرى، المصاعب التي يواجهها نظام الأمم المتحدة لحفظ السلام، وسنبذل قصارى جهدنا للمساعدة في الوصول إلى توافق جديد في الآراء يتوخى تحقيق النتائج بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأخيرا، نشكر وفد المملكة المتحدة على إعداد مسودة البيان الرئاسي لهذه الجلسة، والذي نؤيده تماما.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المهمة لواحدة من أهم المسائل بالنسبة للأمم المتحدة ولهذا المجلس – مسألة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. اسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لشكر وكيلي الأمين العام لوروا وملكورا على بيانيهما، والفريق أول مارتن لوثر أغواي قائد القوة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على الصورة

الصادقة التي قدمها من منظور قادة قوات حفظ السلام العاملين في الميدان.

تؤيد كرواتيا البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل السويد، لذلك اسمحوا لي أن أثير فقط بضع نقاط ذات اهتمام مشترك.

لئن كان صحيحا أن عمليات حفظ السلام التقليدية في العقود السابقة قد أفسحت اليوم الطريق ببطء أمام عمليات حفظ سلام أكثر قوة وتعددا للأبعاد وتكاملا، يجب عندما نتناول مسألة حفظ السلام ألا تغيب عن أبصارنا حقيقة أنها على الأرجح واحدة من أهم الأدوات المتاحة للأمم المتحدة بشكل عام، ولمجلس الأمن بشكل خاص – وهي علاقة تكافلية قائمة منذ وقت إنشاء المنظمة.

لكن المسألة المطروحة علينا، لا تتعلق بقيمة عمليات حفظ السلام كمفهوم، لكنها نقاش حول التدابير أو التوصيات المحتملة المعروضة علينا لتبسيط عمل أفراد حفظ السلام في الميدان وحول كيفية تحسين التعاون، ليس فقط داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها، ولكن أيضا بين الأمانة العامة ومجلس الأمن، وعكسيا، بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن وسائر الأعضاء، بما فيهم البلدان المساهمة بقوات وخاصة الدول المتضررة. وباختصار، ما الذي سنفعله لتحسين جودة وفعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتعاون بين كل أجهزتها وداخلها؟

إن تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) وورقة الأفق الجديد غير الرسمية ومبادرة المملكة المتحدة وفرنسا تعطينا العديد من الأفكار الجيدة. ونلاحظ أيضا مع بالغ الاهتمام الورقة الاستراتيجية لإدارة الدعم الميداني الجديدة. ونشيد بعمل الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام ونؤيد الكثير من المبادئ التوجيهية المقترحة الواردة في تلك الوثائق لسبب أساسي واحد – إنها تشدد على أن تعمل الأمم المتحدة وفقا لمبدأ أن الصراع لا يمكن ولا ينبغي حله مطلقا بالوسائل العسكرية، وإنما بمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل. لقد سمعنا مرارا وتكرارا، في مناقشاتنا، دعوات لأطراف الصراع لحل خلافاتهم عبر الحوار السياسي مع اضطلاع الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثاتها لحفظ السلام، بدور الوسيط لتحقيق هذا الهدف.

وتشدد أيضا هذه التقارير على أن كل بعثة حفظ سلام للأمم المتحدة لا بد من تصميمها وفقا للظروف الملموسة على الأرض والوقائع السياسية السائدة في وقت إنشائها. وتحقيقا لتلك الغاية، من الأهمية بمكان وجود استراتيجية سياسية واضحة وتخطيط متكامل للبعثة، وينبغي أن تشمل إعطاء ولاية محددة بدقة بمعايير قياس مرجعية واضحة ويمكن انجازها واستراتيجية واضحة للخروج. وفي إطار صقل الأفكار الخاصة بكيفية تحقيق هذا، نتفق في الرأي أن المجلس يستطيع تحسين فعالية حفظ السلام من خلال رصد وإشراف أكثر صرامة للمهام التي يوكلها، بما في ذلك من خلال وضع معايير قياس مرجعية ورفع تقارير عنها.

أما بعد، نود أن نشدد على أنه في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، ينبغي ألا يتطرق رفع التقارير عن معايير القياس المرجعية إلى مسائل الشواغل الأمنية أو العسكرية المباشرة فحسب، بل أيضا إلى المسائل الطويلة الأجل مثل حماية المدنيين وتعزيز المجتمع المدني وإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك تعزيز القوات الشرطية والقضائية والإنعاش الاقتصادي والتنمية. إن التنمية هامة بصفة خاصة، حيث أنه بدون مساعدة البلد المضيف على العودة إلى الاعتماد على الذات، غالبا ما تحدث العودة إلى العنف، كما اتضح من عودة عمليات حفظ السلام إلى بلدان في غرب أفريقيا، على سبيل المثال.

إن النهج الجديد المعزز لحفظ السلام يوحد معا مجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة والأطراف الدولية والإقليمية، التي غالبا ما تكون لها أهداف متداخلة. ولا أعتقد أن أحدا يشك في منافع تقاسم الأعباء عندما يتعلق الأمر بحفظ السلام، حيث يتعزز التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أو فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية العاملة في البلد، بينما تؤدي الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدور الرئيسي. والهدف العام هو ترشيد العمليات في البلد للحيلولة دون الهدر والتكرار في استخدام الموارد التي تمس الحاجة إليها، وهو الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة وحفظة السلام التابعون لها بفعالية قصوى.

وتدعم كرواتيا بشكل خاص جميع المقترحات الرامية إلى تعزيز التنسيق وتوطيد العلاقات فيما بين الأمانة العامة، ومجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة. وكما ورد في ورقة الأفق الجديد، فإن الأمانة العامة بمفردها لا يمكنها أن تشكل البعثات بدون تعاون مكثف مع الدول الأعضاء، وبالمثل، فإن الدول الأعضاء تستفيد من خبرات الأمم المتحدة في تعزيز قدراتها الوطنية. إننا نكرر التأكيد على أن أي خطة لإنشاء عملية حفظ سلام بدون الدعم الواضح من مجموعة أساسية من البلدان المستعدة للمساهمة بقوات لتلك العملية ستؤدي بوضوح إلى نتائج عكسية. وعليه، فإننا نعتقد أن الاتصالات مع البلدان المساهمة بقوات، المحتملة والفعلية، يجب أن تكون على رأس الأولويات.

وقبل أن أختم بياني، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على مسألة نعتبرها ذات أهمية استثنائية، لا سيما على ضوء الأعباء المتزايدة، سواء المالية أو اللوجستية، التي توضع على كاهل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبلدان المساهمة بقواها. فكرواتيا تعتقد اعتقادا راسخا أن مجلس الأمن، لدى النظر في طائفة الاستجابات للتهديدات على السلم والأمن الدوليين، يستطيع، وينبغي له، أن يتساءل فيما إذا كان نشر عدد محدود من قوات حفظ السلام قادر على إخماد الصراع في بدايته قبل أن يتحول إلى صراع واسع النطاق. إن مثل ذلك القرار ليس من شأنه إنقاذ عشرات الأرواح فحسب، بل أيضا التخفيف على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، في مرحلة لاحقة، من الأعباء المالية واللوجستية. وبالنسبة لنا، فإن قيمة تلك الاستجابة غنية عن البيان.

في الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا لكم شخصيا، سيدي الرئيس، ولوفدكم على إعداد مشروع البيان الرئاسي الذي نؤيده بالكامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

في كلمتي الافتتاحية لهذه المناقشة، أشرت إلى حفظ السلام في الأمم المتحدة بوصفه شراكة عالمية فريدة، وعلى مدار الأشهر الستة الماضية، كان لافتا ذلك القدر الكبير من الفهم المشترك للتحديات التي نواجهها وكيف يمكننا التغلب عليها. وتلك الأرضية المشتركة الواسعة تجلت مرة أخرى اليوم.

وأعتقد أننا جميعا نتفق على المبدأ الأساسي، وهو أن حفظ السلام يمكنه فقط أن يدعم استراتيجية سياسية؛ ولا يمكنه أن يحل مكانها. ونتفق جميعا على أهمية ولاية البعثة التي تعكس أهدافا قابلة للتحقيق والتي تتضمن سلم أولويات لمهماتها. كما أننا نتفق على الحاجة إلى تعزيز التشاور مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وغيرها من الوحدات لعمليات حفظ السلام.

وأعتقد أن هناك ثلاثة أمور ينبغي لنا أن نركز عليها الآن، وقد عبَّر عنها بجلاء مشروع البيان الرئاسي الذي نتطلع إلى اعتماده اليوم.

أولا، الالتزام بالبناء على العمل الذي قمنا به خلال الأشهر الماضية، مع توجيه اهتمام أكبر إلى رصد وتقييم البعثات؛ وأن تكون الولايات أكثر واقعية؛ ووجود مشاركة أوسع من جانب البلدان المساهمة بقوات وبوحدات الشرطة، وتشاطر أفضل للمعلومات بين الأمانة العامة والخبراء السياسيين والعسكريين للبلدان المعنية. لقد أحرزنا بعض التقدم. وما زال الكثير مما يتعين القيام به، كما أشار العديد من الزملاء.

ثانيا، يتعين علينا أن نستفيد من الفرص، كما سيحدث في ظل رئاسة النمسا في تشرين الثاني/نوفمبر، لكي نطور توافقا أوسع في الآراء بشأن المهمات الأساسية التي نتوقع أن يؤديها حافظ السلام الحديث. إننا نعلم أن صراعات المرحلة الحالية تستلزم طائفة معقدة من الاستجابات من حفظة السلام. فعليهم أن يساعدوا في حماية المدنيين، وأن يراقبوا ويحموا حقوق الإنسان، وأن يعملوا على بناء قوات شرطة وأجهزة قضائية فتية دعما للسلطات الوطنية، وأن يدعموا العمليات الانتخابية. وتلك الأنشطة أساسية في العملية الأوسع لبناء السلام.

ولتحقيق النجاح في حفظ السلام، يجب أن نضمن أنه جزء من جهد في الأجل الأطول لبناء السلام المستدام. وهذا يتطلب التنسيق مع طائفة واسعة من الشركاء من ذوي المهارات المختصة من داخل الأمم المتحدة، والصناديق والبرامج، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا هو النهج الذي يمثل الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام والتكامل الأعظم والتنسيق للجهود التي كثيرا ما نتحدث عنه.

ثالثا، علينا أن ندعم الدعوة لزملائنا في الأمانة العامة – إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني – لكي يضعوا أفقا جديدا لحفظ السلام في الأمم المتحدة. وقد استمعنا إلى دعم قوي في بيانات اليوم للتوصيات الواردة في ورقة الأفق الجديد غير الرسمية التي أصدروها حديثا.

إن تلك ليست من المسائل التي يمكن لمجلس الأمن أن يتصدى لها بمفرده، ولا ينبغي له أن يفعل ذلك. وأتطلع فيما تبقى من مناقشة اليوم إلى الاستماع إلى أفكار ووجهات نظر وآراء من مجموع شراكة حفظ السلام، بما في ذلك الدول الأعضاء التي تساهم بالأفراد للعمليات وبالمال لتمويلها.

وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل دعمه لأعمال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والأمانة العامة بينما نمضي قدما بجدول الأعمال الصعب، المتضمن في مشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده بعد ظهر اليوم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل السويد.

السيد ليدين (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. كما أيدت هذا البيان تركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وألبانيا، والجبل الأسود، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا.

واسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير الاتحاد الأوروبي للطريقة التي أدارت بها الأمم المتحدة التوسع غير المسبوق لأنشطة حفظ السلام. إن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يخدمون في مناطق الصراع على نطاق ربما لم يكن ليتوقعه سوى القلائل قبل عشر سنوات.

إن العام المقبل سيصادف الذكرى السنوية العاشرة لعملية الإبراهيمي التي شكّلت معلما هاما والتي مهدت الطريق للإصلاحات الطموحة وبدأت حقبة جديدة في حفظ السلام التابع للأمم المتحدة. واليوم، بلغ حفظ السلام في الأمم المتحدة مرة أخرى منعطفا حرجا. وكما أشار وكيلا

الأمين العام لوروا ومالكورا، فقد توسع النظام إلى حد أصبحت معه بعض البعثات تواجه خطر الفشل. ومن شأن ذلك أن تكون له عواقب خطيرة ليس بالنسبة للسلم والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا بالنسبة للتعاون الدولي.

إننا نشيد بالأمانة العامة على الورقة غير الرسمية بشأن رسم أفق جديد لحفظ السلام في الأمم المتحدة، وبمجلس الأمن على الاستعراض الذي اضطلع به على مدى الأشهر الماضية على أساس المبادرة الفرنسية - البريطانية. إن تلك الأنشطة، بالإضافة إلى المبادرات الأخرى، مثل منتدى التحديات، قد ولّدت مجموعة من الأفكار والتوصيات التي ستجعل حفظ السلام في الأمم المتحدة في وضع أفضل للاستجابة للتحديات الحالية والمستقبلية.

إن مناقشة اليوم تأتي في حينها إلى حد كبير. فهي تتيح الفرصة لتقييم التقدم المحرز في مواءمة حفظ السلام في الأمم المتحدة مع المتطلبات الجديدة ولرسم مسار العمل في الأعوام القادمة.

في أعقاب الأحداث المأساوية في البوسنة ورواندا في التسعينيات، دخلت الأمم المتحدة في مرحلة من مراجعة الذات. وبرهنت بذلك أن المنظمة قادرة على التعلم من النكسات والتكيف مع المتطلبات المتغيرة لحفظ السلام. ومما يبعث على التفاؤل أن الهبة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بينما وضعت أعباء ثقيلة على المنظمة، تميزت بقدر مماثل من العزيمة. إن جدول أعمال الأمانة العامة ''عمليات السلام ٢٠١٠'' كان خطوة هامة نحو نهج أكثر مهنية وفعالية لحفظ السلام التابع بواسطة الأمم المتحدة.

ويجب المضي بجدول الأعمال خطوة أخرى إلى الأمام. فيتعين علينا أن نبني توافق آراء سياسي جديد بشأن السياق الاستراتيجي لحفظ السلام وبشأن دور أعضاء الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين في توفير دعم جماعي لحفظ السلام. والتحدي الماثل هو تأمين تقليص الفجوات بين الاحتياجات والتوقعات والأداء إلى الحد الأدنى.

ومنذ صدور تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، تم تحقيق إصلاحات حاسمة، ولكن العديد من التحديات التي حددها التقرير ما زالت قائمة وهناك متطلبات جديدة تنتظر المعالجة. وقد ولّدت الأزمة المالية ضغوطا جديدة على حفظ السلام في الأمم المتحدة، وهو ما فعله أيضا التوسع الحالي، الذي يفوق الطاقة، للموارد العسكرية والشرطية والمدنية الذي يواجهه العديد من الدول الأعضاء.

إن ورقة الأفق الجديد تمثل أساسا ممتازا للسعي إلى توافق آراء جديد بشأن حفظ السلام في الأمم المتحدة. وتوفر لنا توصياتها إطارا متسقا وواقعيا لإدخال المزيد من التحسينات. وينبغي أن نسترشد بها في عملنا في الفترة القادمة.

وبينما يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه لا بد من النظر في جميع هذه التوصيات بروح إيجابية، فإننا، في هذه المرحلة، نود أن نسترعي الانتباه إلى عدد من النقاط ذات الأهمية الاستراتيجية لتطوير الشراكات التي تدعو إليها ورقة الأفق الجديد غير الرسمية.

أولا، فيما يتعلق بتقاسم العبء، فإن البلدان تقدم إسهامات متفاوتة لحفظ السلام، والمنظمات الإقليمية تتحمل نصيبا متزايدا من العبء. وينبغي الشروع في حوار بين الأمم المتحدة وشركائها بشأن ما يمكن أن يقدمه أصحاب المصلحة، وكيف يمكننا تحسين التعاون والتوافق التشغيلي، وما إذا كانت البعثات قد تم تنفيذها تحت إشراف الأمم المتحدة أو منظمات أخرى.

وتتعلق النقطة الثانية بالمشاورات. فهناك حاجة إلى تطوير آليات أدق للتشاور فيما بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في حفظ السلام. ويحدد التقرير عددا من التوصيات

العملية بشأن كيفية القيام بذلك. وعلينا أن نبحث عن آليات من شأنها أن تضم مختلف أصحاب المصلحة في مرحلة مبكرة، بينما نضمن توازنا مناسبا بين الفعالية والشمول وبدون خلق بيروقراطية لا لزوم لها. وفي هذا الصدد، يعتبر تنفيذ البيانين المشتركين لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات إسهامات هامة.

ثالثا، فيما يتعلق بإدارة البعثات، ينبغي تنفيذ ”خطة عام ٢٠١٠ لعمليات السلام“ من خلال الخطوات المتخذة للاستمرار في تعزيز المهنية وإدارة البعثات لضمان توفر الموارد اللازمة والدعم الضروري لتنفيذ ولاياها بصورة فعالة. وكما يسلّم التقرير، لا يمكن تخطيط بعثات حفظ السلام أو تنفيذها بمعزل عن السياق السياسي الذي ستعمل في إطاره. إن وضع استراتيجية سياسية مهمة أساسية ينبغي أن تتضمن منظورات للخروج.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقرير الأخير للأمين العام عن بناء السلام (S/2009/304)، الذي يبرز بعض التحديات في هذا الشأن ويبرهن على الصلات الوثيقة بين حفظ السلام وبناء السلام.

وفي كانون الأول/ديسمبر، تكون قد انقضت ١٠ سنوات منذ الشروع في سياسة الأمن والدفاع الأوروبية التي هي الأساس للجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في مجال حفظ السلام. ولقد قام الاتحاد الأوروبي بتنفيذ حوالي ٢٠ بعثة مدنية وعسكرية لحفظ السلام حتى الآن - كان العديد منها بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. وتراوحت خبرة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال خلال العقد الماضي بين إرسال بعثات صغيرة للمراقبين إلى القيام بمهام معقدة تشمل عناصر مدنية وعسكرية. وقد تعزز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في غضون تلك الفترة - وكان آخره، من خلال نقل المسؤوليات بين المنظمتين في تشاد وكوسوفو. وقام الاتحاد الأوروبي أيضا بتطوير تعاون وثيق مع جهات فاعلة إقليمية هامة، ولا سيما من خلال شراكته الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي.

لقد قيل بحق إنه لا يوجد نهج واحد يناسب جميع عمليات حفظ السلام. فلا بد أن تستمر عملية تشكيل الشراكات وتقاسم العبء بهدف التوصل إلى أفضل استجابة جماعية للصراعات العالمية والإقليمية استنادا إلى منظوراتنا وخبراتنا وقدراتنا المختلفة. وينبغي أن تكون ورقة الأفق الجديد غير الرسمية نقطة البداية لزخم سياسي جديد في هذا المجال. ويعتزم الاتحاد الأوروبي أن يكون شريكا فاعلا في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لتناول هذه المسألة الهامة. ونشكر أيضا وكيلي الأمين العام السيد لوروا والسيدة ملكورا والجنرال أغواي على إحاطاتهم الإعلامية الهامة. ينبغي أن تظل التحديات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أولوية عليا في جدول أعمالنا، ونقدر الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لتكثيف الحوار مع الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد مجددا على نقطة ذكرها زميلي الفرنسي في المناقشة التي جرت في مجلس الأمن في ٢٩ حزيران/يونيه (انظر S/PV.6153). فقد قال إن قدرتنا على حماية المدنيين هي المعيار للحكم على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويذكّرنا تجدد القتال في شرق الكونغو في الأسبوع الماضي كم نحن في حاجة إلى تلك القدرة. فلقد أرغم الآلاف من المدنيين على الفرار من بيوقم، ونعرف حق

المعرفة أيضا المعاناة التي تعقب مثل هذه الحوادث. وتواجه الفتيات والنساء الأهوال الإضافية للعنف الجنسي، ويجب علينا أن نضع قوات يمكنها ردع هذه الجرائم بشكل فعال. ونتطلع إلى المزيد من مناقشة هذه المسألة يوم الجمعة.

وتتعلق النقطة الثانية بضرورة تلبية الطلب المتزايد باستمرار على قوات حفظ السلام وضمان الموارد اللازمة. وبينما نحتاج إلى الحصول على المزيد من المساهمات من المساهمين الحاليين، فإننا أيضا في حاجة إلى التزام أكبر من البلدان التي لم تسهم بعد بما يتناسب مع إمكانياتها الكاملة. إن حفظ السلام مسؤولية عالمية وتتطلب أوسع مشاركة ممكنة من المجتمع الدولي.

وتتعلق النقطة الثالثة بالحاجة إلى ولايات تقترن بموارد كافية. إن إرسال عسكريين من الرجال والنساء إلى بلدان أجنبية في مهمات يمكن أن تعرض حياتهم للخطر هي من أصعب القرارات التي يمكن أن يتخذها بلد من البلدان. لكن عندما تتخذ هذه القرارات، ينبغي للحكومات وشعوبها أن تتأكد من توفر الموارد لهذه البعثات كي تقوم بتنفيذ ولاياتها، مع أقل مستوى ممكن من تعرض هؤلاء الأفراد للخطر في الميدان. وهذا يعني التدريب المناسب والمعدات العسكرية المناسبة والقدرة الكاملة بما يتناسب مع الطلبات.

علينا أن ننتقل من التركيز الجامح نوعا ما على عدد القوات العسكرية إلى التركيز على النوعية والقدرة التامة. وهذا يعني أنه يتعين علينا أن نطور معايير ونربطها بالتدريب والمعدات والإنجاز في الميدان. ويسرنا أن نرى أن هذه نقطة أخرى تناولتها ورقة الأفق الجديد غير الرسمية. وفضلا عن ذلك، اسمحوا لي أن أشدد على ضرورة تطوير معايير مشتركة مع الشركاء الرئيسيين، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ومن شأن هذا أن ييسر التعاون، سواء كان ذلك جهدا مشتركا، كما هو الحال في كوسوفو، أو ترتيبا قائما على التتابع، كما هو الحال في تشاد.

وتتعلق النقطة الرابعة والأخيرة بالعلاقة بين صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية. إن حفظ السلام جزء من جهد أوسع للأمم المتحدة والسلام العالمي والأمن والتنمية. ولا بد أن تتوائم الولايات مع المبادرات التكميلية الأخرى وينبغي دعمها سياسيا وماليا.

وتؤيد النرويج توصية الأمانة العامة بمطالبة البعثات أن تدرج في تقييماتها معلومات عن التقدم المحرز في بناء السلام فيما يتعلق بالمهام التي كلفت بها. ويتعين على البعثات أيضا أن تقدم تقارير عن الإجراءات ذات الصلة التي تتخذها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والشركاء الآخرين، وينبغي أن يطلب من جميع الشركاء أن يسترعوا الانتباه إلى الفجوات الخطيرة القائمة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشدد على أن البلد المضيف هو أهم شريك في شراكة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي ألاّ يغيب ذلك عن بالنا عندما نواصل هذه المناقشة في الأشهر القادمة. ويمكن للمجتمع الدولي بل ينبغي له أن يساهم، لكن البلد المضيف هو الذي يتحمل المسؤولية عن إيجاد حلول تدوم. ونحن، المجتمع الدولي، في حاجة إلى إجراء مناقشة مفتوحة وأمينة بشأن كيفية العمل معا للوفاء بصورة أفضل بالوعود التي قطعناها للمحتاجين، وكيف يمكن لحفظ السلام أن يحقق المزيد في الوقت الذي يكثر المطلوب من عمله. وتتطلع النرويج إلى أن تكون مشاركا فعالا في تلك العملية، ونتطلع إلى مواصلة الحوار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد ماك لي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في تهنئتكم، سيدي،

على توليكم رئاسة مجلس الأمن وفي شكركم على عقد هذه المناقشة. وأود أن أشكر أيضا وكيليّ الأمين العام لوروا وملكورا والجنرال أغواي على إحاطاهم الشاملة وعلى عملهم.

إن حفظ السلام هو أحد الأدوات الرئيسية التي نحن، الأعضاء في الأمم المتحدة، أوجدناها لتحقيق تطلعات ميثاقنا لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب. وحفظ السلام من أصعب وأبرز الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة، حيث أنه النشاط الوحيد الذي يُحكم على أدائنا به. وهو ما يجب أن يكون، لأن نجاحات حفظ السلام وإخفاقاته مسائل حياة أو موت بالنسبة لأولئك الذين أوكلت إلينا حمايتهم.

ونيوزيلندا تدعم قضية الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ زمن طويل. وننضم إلى صفوف الذين يقفون وقفة إجلال وتقدير لحفظة سلامنا. إن أنشطتهم مرت بتحولات جذرية من المراقبة التقليدية لوقف إطلاق النار إلى بعثات اليوم غير التقليدية المعقدة المتعددة الأبعاد والقوية في عدد كبير جدا من مناطق الصراع. وذلك كله فرض عبئا لا يطاق على موارد الأمم المتحدة وأدى إلى مواجهة تحديات منيعة من حيث تنفيذ الولاية والدعم السياسي المستدام والتزويد بالموظفين والإدارة والقيادة والتمويل.

وفي ظل تلك الخلفية، إذا أريد لنا أن نحرز أهدافنا المتشاطرة، فإننا – مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والدول المضيفة – نحتاج إلى مناقشة صريحة أمينة ويجب أن نقبل بالمسؤولية المشتركة عن مواجهة تلك التحديات والعيوب. فلا يجوز لنا أن نسمح لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تتعرض للامتهان بسبب إخفاقنا في الاستجابة لواقع حفظ السلام اليوم ومعالجته.

العديد من الأفكار المطروحة علينا اليوم ليس جديدا. والتوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، التي رُفعت قبل ١٠ سنوات تقريبا، ما زالت وجيهة، لكن الكثير منها لم ينفذ، وبعضها لم يجر حتى تناوله. ونيوزيلندا تؤمن بأننا، في غضون ١٠ سنوات، ينبغي ألا نجد أنفسنا مرة أخرى نندب حظنا حول التوصيات التي لم تكن موضع إجراءات منسقة حسنة التوقيت. ولكفالة ألا يحدث ذلك يجب علينا أن نأخذ بنهج عملي هيكلي دقيق التوجيه للانكباب على المسائل بالعمل.

ونغتنم هذه الفرصة للتعليق على ست مسائل تستحق مزيدا من الاهتمام.

أولا، الدعم السوقي الفعال حاسم الأهمية لنجاح كل بعثة. وإن نشر بعثات ضخمة في مناطق تتميز بسلسلة طويلة من الإمدادات وتحتاج إلى شراكة مع مقدمي الخدمات والبضائع من القطاعين الخاص والعام يجبر الأمم المتحدة على إلقاء نظرة جديدة على كامل مسألة دعم البعثات، والتي نتوقع أن يجري تناولها في استراتيجية الدعم الميداني المرتقبة.

ثانيا، يمكن تحقيق فائدة كبيرة من شراكة بين الدول والمنظمات الإقليمية تقدم دعما سياسيا وعمليا مستداما للبعثة. إننا نعرف ذلك من تجربتنا العملية. فنيوزيلندا محظوظة بالعمل عن كثب مع تيمور – ليشتي وأستراليا والبرتغال ودول أخرى تعزيزا لجهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. ولكننا نعرف أيضا أن ذلك الدعم، لكفالة النجاح، يجب أن يستمر مدة طويلة بعد بدء الولاية.

ثالثا، نكرر التأكيد على الأهمية المستمرة لمنع نشوب الصراع. بديهي أن منع نشوب الصراع يخفف من الطلب على عمليات الانتشار المستقبلية، ولكن منع تجدد الصراع يجب الاضطلاع به ضمن إطار بعثات حفظ السلام وأثناء وجودها، بغية تفادي الانتكاس إلى أتون الصراع مرة أخرى.

ويمكن للأمم المتحدة الآن أن تركز جهودها لبناء السلام من خلال الفريق الاحتياطي لخبراء الوساطة ووحدة دعم الوساطة. وذلك الفريق سبق أن حقق نتائج مشجعة، ولكنه لا يستغل استغلالا كاملا، وينبغي لنا أن نشجع الممثلين الخاصين للأمين العام وغيرهم على الاستفادة من هذا المورد الهام.

رابعا، تؤيد نيوزيلندا العمل الجاري بشأن عمليات حفظ السلام القوية وحماية المدنيين، وتعترف بحتمية أن حفظة السلام سيتعين عليهم في بعض الأحيان أن يضطلعوا بالنشاطين كليهما.

خامسا، طالب تقرير الإبراهيمي بتحول كبير نحو أفرقة سيادة القانون، المؤلفة من مزيج من الخبراء في مجالات الشرطة والقضاء والحقوق القانونية وحقوق الإنسان، والمتمتعة بقدرة للانتشار السريع مماثلة لقدرة البعثات العسكرية وبعثات الشرطة. إننا نؤيد نشر قدرة كهذه من قبل مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية بإدارة عمليات حفظ السلام، ولكنها يجب أن تكون مركزة في نطاقها ومدها لتجنب ازدواجية الجهود مع الآخرين.

أخيرا، تؤمن نيوزيلندا بأن مكتب إدارة الموارد البشرية وإدارة عمليات حفظ السلام بحاجة إلى مزيد من القدرة للتعامل مع التوظيف للعمل في بعثات حفظ السلام. ''الناس'' عنصر واحد من العناصر الأساسية الخمسة في خطة إصلاح ''عمليات السلام ٢٠١٠''. وإن توظيف واستبقاء موظفين ذوي مستوى راق يتسمان بأهمية حاسمة لمستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويحدونا الأمل أن يتسنى تحسين ذلك وترشيده على يد نظام الموارد البشرية لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. إن هذا الموضوع لم يكن محل تناول متعمق في ورقة ''الأفق الجديد''، ولكنه مهم جدا لنجاح حفظ السلام ويستحق تجديد التركيز عليه.

قبل أسبوعين قلت، عندما خاطبت هذا المجلس حول بناء السلام، إن صورة ذوي القبعات الزرق الواقفين بين صفي المتحاربين السابقين أصبحت أحد نجاحات هذه المنظمة. لكننا نعرف أن تلك الصورة هشة وتتعرض للتشويه بتحديات السوقيات وسلاسل الإمدادات القاصرة وبالافتقار إلى التنسيق، وبالفشل في استخدام مصادر الوساطة استخداما كافيا، وبالضعف المستمر للمدنيين، وبالأطر القانونية المحلية المحدودة، وبالقصور في تعيين الموظفين واستبقائهم. إن أي واحد من أوجه القصور تلك أو أي وجه من أوجه القصور التي عرّفها الآخرون في هذه المناقشة يضع بعثة حفظ السلام في خطر. أما أوجه القصور تلك مجتمعة، فإنها يمكن أن تعرض إطار عمل حفظ السلام برمته للخطر. وبالتالي يجب معالجتها كلها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي بداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس هذا، وأن أشكر السفير رغوندا على توجيهه المقتدر للمجلس في شهر تموز/يوليه. أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وحقيقة أن مجلس الأمن يعقد مناقشتين مفتوحتين حول مستقبل حفظ السلام في غضون أسابيع معدودة لدليل على التزام المجلس بتقوية الحوار مع العضوية ومع الأمانة العامة بشأن موضوع حاسم للغاية.

كما أشكر وكيلي الأمين العام ألن لوروا وسوزانا ملكورا على إحاطتيهما الإعلاميتين الحافلتين بالمعلومات وعلى الجهود الكبيرة التي بذلتها إدارتاهما في إصدار الورقة غير الرسمية المعنونة ''خطة شراكة جديدة: رسم أفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام''. وعلاوة على ذلك

أود أن أشكر الفريق أول مارتن لوثر أغواي، قائد قوة عملية الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة المختلطة في دارفور، على ملاحظاته القيمة من منظور الواقع القائم في الميدان. وألاحظ مع الارتياح بين ظهرانينا في هذا الاجتماع قادة قوات معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الورقة غير الرسمية التي أعدها الأمانة العامة تسلط الضوء على تحدي الفجوة القائمة بين ضخامة وتعقيد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الحديثة من ناحية والموارد – البشرية والمؤسسية والمادية – المتاحة لها من ناحية أخرى. إن معالجة هذه الفجوة تتسم بأهمية حيوية لا للسلم والأمن الدوليين فقط، وإنما للمنظمة أيضا. فشرعيتها وهيبتها على الأمد البعيد ستتأثران بمدى فعالية إدارتنا لحفظ السلام في السنوات المقبلة.

ولهذا السبب نحتاج إلى شراكة حقة بين مجلس الأمن والعضوية الأوسع، لا سيما البلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة. وحتى يكون تعاوننا مثمرا تماما فإنه يجب أن يكون شاملا شمولا تاما في اتخاذ القرارات الاستراتيجية حول مستقبل حفظ السلام؛ وفي التقييم المبني على قضايا محددة لما إذا كان يوجد سلام يمكن حفظه أو إذا كان حفظ السلام مناسبا؛ وفي رسم استراتيجيات التخفيض التدريجي والخروج المستدامة.

لقد جاء في الورقة غير الرسمية أن نجاحنا سيعتمد في النهاية على الالتزام والإرادة السياسية للدول الأعضاء، وسيكون تحقيقه أسهل عندما تتسم عملية صنع القرار – وعندما تبدو فعلا متسمة – بأكبر قدر من العدالة والموضوعية والاشتمالية.

واليوم يود وفدي أن يعلق على مسألة مضمونية واحدة فحسب نوقشت في ورقة الأمانة العامة غير الرسمية، هي العلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام. بما أن عددا متزايدا من البعثات ترسل إلى البلدان النامية، حيث يكون الصراع مرتبطا في الأغلب بهذا الشكل أو ذاك من أشكال الحرمان، فقد بدأنا نتوصل إلى فهم أفضل للروابط بين السلام والتنمية. ويؤمن كثيرون منا بأن حفظ السلام بما أنه أصبح مجرد عكازة في الحالات التي تمتنع فيها العناصر السياسية عن إلزام نفسها بالمصالحة، فإنه لن يحقق النجاح الكامل عندما لا تجري معالجة الأسباب الجذرية الاجتماعية – الاقتصادية لصراعات كثيرة معالجة ناجحة.

ذلك لا يعني أن بعثات حفظ السلام ينبغي أن تحل محل صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها في المساعدة الإنمائية أو أن مجلس الأمن ينبغي أن يتصرف في شؤون تقع خارج نطاق اختصاصه بموجب الميثاق. بل تعني أن حفظ السلام وبناء السلام بالرغم من تمايزهما لديهما أوجه تآزر ينبغي عدم تجاهلها أو نكرانها. وعلى العكس من ذلك، ينبغي لنا، دون المساس بالمهام الخاصة ببعثات حفظ السلام، أن ننظر باهتمام إلى جوانب التآزر تلك وأن نختار بواقعية، في كل حالة، أفضل الاستجابات المتوفرة للاحتياجات الملموسة لحالة من حالات الصراع أو ما بعد الصراع.

وكثيرا جدا، خاصة في المراحل الأولى من الإنعاش، ما تكون بعض المهام ذات أهمية بالغة لاستدامة السلام الهش في الأجلين القصير والمتوسط، مثل إعادة بناء الهياكل الأساسية الضرورية، بما فيها تلك المرتبطة بمهام القانون وحفظ النظام أو التي تمكّن لتلك المهام؛ واستئناف تقديم الخدمات الأساسية وتوليد فوائد السلام التي تضمن دعم السكان للقرارات السياسية الصعبة المطلوبة في العادة لصنع الاتفاقات والمحافظة عليها.

وعندما تواجهنا هذه الحالات وغيرها من الاحتياجات الأخرى المماثلة، يجب أن نسأل أنفسنا عما إذا كان حفظة السلام جزءا من استجابتنا أم لا.

وهــم في بعــض الأحيــان يمثلــون شــكل الوجــود الوحيــد أو الرئيــسي للأمــم المتحــدة في الميــدان ويواجهــون مباشــرة سكانا يترنحون مـن آثـار الـصراع. وغالبـا مـا تكـون لـدى حفظـة الـسلام القـدرات المؤسـسية واللوجـستية والبـشرية اللازمــة لأداء بعــض المهــام، علــى الأقــل علــى أســاس حالة الطوارئ.

فلِمَ لا نـستفيد مـن تلـك المـوارد، علـى الأقـل ريثمـا تصبح الأجزاء الأخرى من المنظومة وشركائها على استعداد لتقــديم إســهام ذي معــنى علــى الأرض؟ إن بعثــات حفــظ الــسلام، حــتى عنــدما تكــون موجــودة أو في ســيناريوهات المراحل المتأخرة فيما بعد الصراع، تستطيع في بعض الحـالات المساعدة على سد الثغرات الحرجة.

إن الإسـهام الفعـال لعمليـات حفـظ الـسلام في بنـاء السلام، بالإضـافة إلى مـساعدة البلـد المـضيف، مفيـد للبعثـات نفسها وللأمم المتحدة عمومـا. فالبعثـات تـرى الـدعم الـشعبي لهـا يترسـخ؛ والأمـم المتحـدة تـرى اسمهـا مرتبطـا بمكاسـب ملموسة في مستويات معيشة العديد من الناس.

واستكـشاف أوجـه التـآزر بـين حفـظ الـسلام وبنـاء السلام يمكن أن تكون له أيضا فوائد منهجية للمنظمة ودولها الأعضاء. فهو يمكن أن يساعد على الإسراع بالانتقـال المبكـر مـن أحـدهما إلى الآخـر فيتـسنى بـذلك خفـض الطلـب علـى حفظ السلام، ويعود بمكاسب على المنظومة ككل.

بإيجــاز، إننــا في ســعينا إلى تحقيــق الــسلام والأمــن الدوليين، يجب أن نكـون واقعيين ومـرنين، مـع الحفـاظ علـى التوافــق التــام مــع الميثــاق. إن الوضــوح في تحديــد المهــام والأولويات لا ينبغي أن يفتح الطريق أمام التفكير المجزّأ الـذي لا يـستفيد الاسـتفادة القـصوى مـن المـوارد الـشحيحة ويمنـع الأمم المتحدة من الأداء بأكبر قدر من الفعالية.

وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى التي نوقشت في الورقـة غير الرسمية التي قدمتـها الأمانـة العامـة، فـإن البرازيـل مـستعدة للنظـر فيهـا بالكامـل في الأشـهر المقبلـة في الجمعيـة العامـة، خاصة في إطار لجنتها الخاصة المعنيـة بعمليـات حفـظ الـسلام و، بقدر الإمكان، في مجلس الأمن. وربما يكـون عقـد سلـسلة من المناقشات المواضيعية في اللجنة الخاصة في الخريـف طريقـة مثمرة لمعالجة الجوانب العديدة البالغة الأهمية الـتي أثارتهـا إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ويمكن للمجلس أن يعوّل على مشاركة البرازيل النشطة.

الــرئيس (تكلــم بالإنكليزيــة): أعطــي الكلمــة لممثل بيرو.

السيد غـوتيريز (بـيرو) (تكلـم بالإسـبانية): أرحـب بمبادرتكم، سيدي الرئيس، بعقد هـذه المناقشة المفتوحـة، الـتي تــساعد علــى تهيئــة تبــادل خــصب للأفكــار والآراء بــشأن عمليات حفظ السلام في ضوء التحـدي الـذي يواجـه المنظمـة في تلبية المطالب المتزايدة لمزيد من العمليات بموارد أقل.

ويرحـب وفـدي أيـضا بالإحاطـات الإعلاميـة القيّمـة التي قدمها وكيل الأمين العام للـدعم الميـداني، الـسيدة سـوزانا مالكورا، ووكيل الأمين العام لعمليات حفـظ الـسلام، الـسيد ألـن لـوروا، وكـذلك الفريـق أول مـارتن لـوثر أغـواي، قائـد القــوة للعمليــة المختلطــة للاتحــاد الأفريقــي والأمــم المتحــدة في دارفور.

إن بيرو ملتزمـة التزامـا راسـخا بجهـود المنظمـة الراميـة إلى ضــمان حفــظ الــسلام في مختلــف منــاطق العــالم. وبــيرو موجــودة بمراقبيهــا العــسكريين وموظفيهــا في أربــع عمليــات لحفظ السلام في كـوت ديفـوار، وليبريـا، وجمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة، ودارفـور. ونُـسهم أيـضا بكتيبـة في هـايتي وأحـد مسؤولينا من القوات المسلحة بصفته القائد الحالي لقـوة الأمـم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

إننا نرحب بتقديم إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني وثيقة تقدم مفاهيم وأفكاراً لوضع جدول أعمال جديد لعمليات حفظ السلام.

ونعرب عن تقديرنا لجهود واهتمام وفدي فرنسا والمملكة المتحدة، كما تعبر عنها الوثيقة المتعلقة بعمليات حفظ السلام التي قدماها إلى مجلس الأمن في شباط/فبراير. إن تلك الوثيقة تحدد نُهجاً مثيرة للاهتمام لمعالجة التحديات التي تواجه المنظمة في مجال عمليات حفظ السلام.

بعد حوالي عشر سنوات مضت بعد صدور تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، ليس لدينا خيار غير البدء في عملية من شأنها، بعد التقييم الدقيق، أن تمكننا من إعادة التفكير في عمليات حفظ السلام لجعلها أكثر فعالية وقدرة على الضمان الفعال للانتقال إلى بناء السلام، الذي هو في النهاية الغاية المنشودة.

وترى بيرو أن الهدف الذي يجب أن تسعى إليه عمليات حفظ السلام يجب أن يكون الالتزام من جانب البلد المعني أو البلدان المعنية بعملية السلام نفسها وامتلاكها. ويجب أن توجه العمليات كل جهودها لتعزيز مؤسسات تلك الدول، وقدراتها على حل الصراعات، وممارسة السيادة الوطنية. ويجب أيضا أن يتناسب التعاون الدولي المطلوب مع الإطار الذي أنشأه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، محافظا على الطابع العالمي ومحافظا على معايير ومبادئ عمليات حفظ السلام.

وفيما يتعلق بهذه النقطة، يتفق وفدي مع الوثيقة التي قدمها وفدا فرنسا والمملكة المتحدة في معنى إننا جميعا مسؤولون عن تعزيز حفظ السلام وضمانه. ولذلك من الأهمية بمكان أن ننشئ في أجل قصير آليات لتوفير المزيد من التنسيق بين مجلس الأمن والأمين العام والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والدول الأعضاء المضيفة لعمليات حفظ السلام.

وبالمثل، يجب تكثيف هذا الحوار وينبغي أن يشمل الهيئات الأخرى التي لديها بعض النفوذ في المناطق التي تحدث فيها عمليات حفظ السلام، مثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ولجنة بناء السلام وغير ذلك.

إن عمليات حفظ السلام جزء من مجموعة الأدوات التي تستجيب بها المنظمة والدول الأعضاء لمطالب حفظ السلام والأمن الإقليمي والدولي. وهي توجد إلى جانب الوقاية من الصراع، وحماية المدنيين، والوساطة والمساعي الحميدة للأمين العام، وكذلك أنشطة لجنة بناء السلام.

إن بيرو تقر بالدور المتنامي والقيّم الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية والدولية. وتطوّر كل واحد من هذه العناصر وأثره على كل عملية من عمليات حفظ السلام يقتضي منا أن نكون مَرنين وأن نعالج كل حالة بطريقة مختلفة، مع الامتثال الصارم لمبادئ الميثاق.

إننا نرى أن من المهم إيجاد فائدة للسلام أو الاستقرار نتيجةً لعلميات حفظ السلام. والأنشطة القصيرة الأجل، بما في ذلك المشاريع ذات الأثر السريع، تسهم في نجاح جهودنا. ونعتقد أيضا أنه يجب علينا استكشاف مختلف الطرق لحسن استغلال إمكانية قوات حفظ السلام لخلق أوجه تآزر بين ولايات البعثات والاحتياجات الإنمائية للبلدان التي تنشر فيها البعثات.

وكما قلنا في مناقشات أخرى مفتوحة فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة المباشرة بعمليات حفظ السلام، إن الصراعات ذات أبعاد متعددة، ونتيجة لذلك تصبح أمور مثل السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان كلها مترابطة. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تتطور نحو نهج أكثر شمولا لحل مشاكل السلم والأمن التي تواجهها. وهذا النهج

لا ينبغي أن يعالج قضايا الصراع العاجلة فحسب ولكن، كما أشار المتكلمون السابقون، أن يسهم بفعالية في تطوير عملٍ متماسك ومتسق من جانب المجتمع الدولي يمكّن بدوره من تهيئة الظروف المؤدية إلى السلام والأمن المستدام – بعبارة أخرى، عملية فعالة لبناء السلام. وسيؤدي تعزيز أفرقة المستشارين العسكريين إلى تشجيع التخطيط الاستراتيجي الذي يراعي جميع العناصر المتضمنة في تنفيذ عملية لحفظ السلام ويكفل تحقيقها للنتائج المرجوة.

وفي هذا السياق، يشير وفدي إلى أن الهيكل الجديد الذي نسعى إلى تحديده لعمليات حفظ السلام والتغييرات المترتبة عليه في الولايات التشغيلية سيتطلب أن نتبع نهجا شاملا وثابتا في كل نطاقات الاختصاص المقابلة للمنظمة. واليوم، فإن مجلس الأمن يحظى بالدعم القيم للجنة بناء السلام ويقيم اتصالات مع البلدان المساهمة بقوات وينسق معها. وهو يعتمد في عمله أيضا على الآليات المخصصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلى أنشطة الصناديق والبرامج. ويجب علينا تعزيز هذه الآليات والتشجيع على المزيد من التنسيق والتفاعل بينها لجعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية وكفاءة.

وحالة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي التي تلتزم بها بيرو التزاما كاملا مثال ممتاز لهذه الرؤية الشاملة. فقد تواءمت البعثة مع الحالة المتغيرة على أرض الواقع ووضعت مؤشرات ومعايير في مجالات الأمن والتنمية والمؤسسات. وأغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد دعم بيرو لهايتي من خلال مشاركتها في البعثة.

ولكي نحدث هذا التغيير الإيجابي في ولايات حفظ السلام ولكي تحافظ الأمم المتحدة على مصداقيتها أمام الرأي العام الدولي، من الضروري أن تتلاقى الرؤى السياسية والاستراتيجية للجهات الفاعلة الرئيسية جميعا، أي مجلس الأمن والمناطق المعنية والأطراف المشتبكة في صراعات فردية في بلدان بعينها. وينبغي أن يكمل تلك الرؤية اتخاذ إجراءات سريعة من قبل القوات المتاحة للأمم المتحدة بدون شروط وبولاية محددة سلفا.

وختاما، أؤكد اهتمامنا بمواصلة التعاون في تطوير الممارسة المفاهيمية لصياغة تحالف جديد داخل المنظمة من أجل إيجاد إطار أكثر مرونة وفعالية وقابلية للتحقق لعمليات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ما زال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.
